

المووال التجارة

الأزمة العالمية

والموازنة العامة للدولة

مدى خضوع بطاقة الاعتماد لضريبة

الدغة النسبية على الاعتمادات

تقييم وظيفة الإصدار النقدي للبنك المركزي

مشاكل تطبيق معايير الحاسبة ضريبياً بالتطبيق

على المادة ٧٠ من اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بعد تعديلاتها

البنوك والاستثمار

رأس المال
المصدر والمذخور
٢٩٧ مليون دولار أمريكي



رأس المال
المخصص به
٥٠٠ مليون دولار أمريكي

بنك فيصل الإسلامي المصري

شركة مساهمة مصرية

مؤشرات نتائج البنك في نهاية مايو ٢٠٠٩ م

معدل النمو	٢٠٠٨/٣/٣١ م	٢٠٠٩/٣/٣١ م	البيان
%	مليون جم	مليون جم	• حجم الأعمال
١٣,٩٨	٢٢٥١١	٢٥٦٥٨	• إجمالي الأصول
١٤,٠٧	٢٢٢٦٧	٢٥٣٩٩	• الحسابات التجارية والأوعية الادخارية
١١,٨٠	٢١٠٤٠	٢٢٥٢٢	• إجمالي أرصدة التوظيف والاستثمار
١٤,٥٣	٢١٤٥٢	٢٤٥٧٠	• الأصول السائلة
٢١,١٨	١٥١١	١٨٣١	• حقوق الملكية (رأس المال والاحتياطيات والأرباح للرحلة)
١٠٠,٧٥	٦٧١	١٣٤٧	• المخصصات
١٦,٩٩	١٥١٣	١٧٧٠	• عدد الحسابات الذي يديره البنك لصالح عملائه
٧,٨٥	٨٢٠١٩٠	٨٨٤٥٤٦	

فروع البنك

فرع الجيزة: (١٤٩) شارع التحرير - ميدان الجلاء - الدقى .

فرع القاهرة: (٣) شارع ٢٦ يوليو - القاهرة .

الأزهر - غمرة - مصر الجديدة - الدقى - أسيوط - سوهاج - الإسكندرية - دمنهور
طنطا - بنها - المنصورة - المحلة الكبرى - السويس - الزقازيق
مدينة دمياط الجديدة - مدينة نصر - السيدة زينب - زيزينيا (القاهرة الجديدة)
أسوان - السادس من أكتوبر - مصطفى كامل بالإسكندرية

فهرس كلفا الصءء		
م	الموضــــــــوع	صفءة
(١)	■ كلمة التحرير... الأزمة العالمية والموازنة العامة للدولة	٢
(٢)	مدى خضوع بطاقة الاعتماد لضريبة الدمغة النسبية على الاعتمادات	٤
(٣)	مشاكل تطبيق معايير المحاسبة ضريبياً بالتطبيق على المادة ٧٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بعد تعديلاتها	١٠
(٤)	تقييم وظيفة الإصدار النقدي للبنك المركزي	٢٣
(٥)	دراسة تحليلية لطبيعة المنافسة في سوق خدمات المراجعة وأثرها على التوجه التسويقي لمهنة المراجعة في مصر في ظل البيئة الاقتصادية الحديثة	٢٨
(٦)	قراءات	٣٧
(٧)	كيف يطبق المعيار المحاسبي الخاص بالسياسات المحاسبية والتغيرات في الأخطاء	٤٥
(٨)	تعبيرات مالية ومصرفية واقتصادية إعداد / إحسان محمد إبراهيم	٤٨

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقاً لقواعد النشر العلمي المتعارف عليها عن طريق الأمانة كل في تخصصه

الاشتراكات		تعن النسبة											
<ul style="list-style-type: none">• الاشتراكات السنوية ٢٤ جنيهاً مصرياً داخل جمهورية مصر العربية .• الاشتراكات السنوية خارج جمهورية مصر العربية سعر النسخة + مصاريف البريد .• ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه .• الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة .		جمهورية مصر العربية جنيهاً <table><tr><td>ليبيا ٥٠٠ درهم</td><td>سوريا ٥٠ ل.س</td></tr><tr><td>السودان ٤٠ جنيهاً</td><td>لبنان ٢٥٠٠ ليرة</td></tr><tr><td>الجزائر ٥ ديناراً</td><td>العراق ١٠٠٠ فلس</td></tr><tr><td>الكويت ٨٠٠ فلس</td><td>الأردن ١ دينار</td></tr><tr><td>دول الخليج ١٠ دراهم</td><td>السعودية ١٠ ريالات</td></tr></table>		ليبيا ٥٠٠ درهم	سوريا ٥٠ ل.س	السودان ٤٠ جنيهاً	لبنان ٢٥٠٠ ليرة	الجزائر ٥ ديناراً	العراق ١٠٠٠ فلس	الكويت ٨٠٠ فلس	الأردن ١ دينار	دول الخليج ١٠ دراهم	السعودية ١٠ ريالات
ليبيا ٥٠٠ درهم	سوريا ٥٠ ل.س												
السودان ٤٠ جنيهاً	لبنان ٢٥٠٠ ليرة												
الجزائر ٥ ديناراً	العراق ١٠٠٠ فلس												
الكويت ٨٠٠ فلس	الأردن ١ دينار												
دول الخليج ١٠ دراهم	السعودية ١٠ ريالات												

١. د. سمير طوير
٢. د. إبراهيم مهدى
٣. د. منير أحمد
٤. د. نبشأت فهمى
٥. د. عادل عبدالحميد عز
٦. د. العشري حسين درويش
٧. د. رضا العبدل
٨. د. نادية مكاي
٩. د. المنز بالله جبر
١٠. د. محمد الزهار

الأزمة العالمية والموازنة العامة للدولة

بقلم محاسب / أحمد عاطف عبد الرحمن
رئيس مجلس الإدارة



على القروض .

٣ - خفض التعريفات
الجمركية بالنسبة للمعدات
الرأسمالية والإعفاء من ضريبة
المبيعات .

٤ - تأجيل سداد أقساط
القروض الصناعية المستحقة
عن عام ٢٠٠٦ لمدة عام واحد .

٥ - تثبيت أسعار بيع الغاز
والكهرباء لكافة المصانع .

٦ - فرض إجراءات وقائية
لحماية بعض الصناعات
المحلية .

وتهدف هذه الإجراءات إلى
زيادة الطلب المحلي وإعادة
النمو عن طريق زيادة القوى
الشرائية للأفراد والشركات .

التنسيق والتوقيت
مطلوبان في تطبيق هذه
السياسات والأهداف مما يحد
من السلبيات المتوقعة كما أن

صمد الجهاز المصرفي في
مواجهة هذه الأزمة بعد
الخطوات الإصلاحية التي بدأها
محاظ البنك المركزي منذ
سنتين أو أكثر وكان من
إيجابياتها التخفيف من أثر
الأزمة على الاقتصاد المصري .

وكان تأثير الأزمة واضحاً
بالنسبة للموازنة العامة للدولة
وهذه الآثار ترتبط ارتباطاً
وثيقاً باحتمالات النمو في
الاقتصاد القومي حيث إن حركة
النشاط الاقتصادي وكذلك
حركة التجارة العالمية تؤثر
على جانبي الميزانية العامة
للدولة من حيث الإيرادات
والنفقات وقد سارعت الحكومة
المصرية بإجراء بعض
السياسات على محاور أساسية
منها : -

١ - زيادة الإنفاق العام .
٢ - خفض سعر الفائدة

لقد تعرض العالم لأزمة
مالية مفاجئة فاجأت الكثير من
دول العالم التي لم تكن تتوقع
حدوثها في أكبر دولة وهي
الولايات المتحدة الأمريكية وإن
كانت نتيجة لفساد الأجهزة
المالية وضعف الرقابة
الحكومية على الحركة
الاقتصادية والتي تعتمد على
حرية السوق وعدم التدخل
الحكومي في الحركة
الاقتصادية .

لا شك أن هذه الأزمة امتدت
إلى الكثير من أقطار العالم
وتأثر بها العالم الثالث أكثر
وأكثر من الدول الأوروبية التي
سارعت بوضع البرامج
الإنمائية وإعادة الثقة في
المصرف والذي كان سبباً
رئيسياً في هذه الأزمة وكان
الكثير يتوقع انهيار اقتصادي
كبير في مصر وهذا لم يحدث
بالقدر الذي توقعه الكثير بل

التسيق مع السياسات النقدية شرط أساسى لنجاح هذه السياسة والتي لها تأثير مباشر وفعال على الموازنة العامة للدولة ولا شك أن الإنفاق العام يعد من الأدوات الأساسية الفعالة لتنفيذ السياسة المالية والتي تؤثر بشكل فعال فى الطلب الفعلى وبالتالى مستويات التشغيل والدخل القومى والمستوى العام للأسعار ولابد أن يرتبط الإنفاق بمساهمة فى خلق فرص عمل جديدة ورفع معدلات الاستثمار وتغيير هيكل الإنتاج القومى .

هناك إعلان للحكومة عن برنامجها للانعاش الاقتصادى الذى يقوم على أساس زيادة الإنفاق العام بنحو ١٣,٣ مليار جنيه موزعة على دعم وتنمية الصادرات ودعم المناطق الصناعية والبنية الأساسية للتجارة الداخلية ودعم السلع التمولينية والتجارة البترولية .

وقد خصص ٩,٩ مليارات جنيه لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحى ومشروعات الطرق والكبارى ومشروعات التنمية المحلية فى المحافظات

بالإضافة إلى دعم السكة الحديد وموانئ البحر الأحمر والبنية التحتية لميناء شرق بورسعيد ولا شك أن نجاح هذه الإجراءات من عدمه لا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرتها على تنشيط الاقتصاد القومى وهو ما يتوقف بدوره على عدة أمور منها طبيعة الأنشطة التى ذهبت لها هذه الأموال وهذا يعنى أن تكون هذه الأنشطة الأكثر استيعاباً لمزيد من العمالة .

وعلى الجانب الآخر فإن فاعليه هذه النفقات فى تحقيق أهداف التصدى للأثار السلبية اللازمة تتوقف على طبيعة النفقات واتجاهاتها والتحقق من أن هذه المجالات هى الأكثر استيعاباً للعمالة مما يستدعى الدخول بشكل تفصيلى فى البرنامج من حيث دراسة الدعم للصادرات من حيث المردود الاقتصادى ودفع النمو للأمام خاصة وأنه وقد ثبت فى الفترة السابقة أن الطلب المحلى الاستهلاكى والاستثمارى لعب الدور الأكبر فى النمو الذى شهدته البلاد خلال فترة ما قبل الأزمة .

إن دعم الصادرات يحتاج لمراجعة شاملة لمعرفة مدى تأثيره على قضايا التشغيل والبطالة وكذلك تأثيره على الصناعات المحلية وخاصة فى بعض الصناعات مثل صناعات الغزل والنسيج حيث إن السلبيات كانت أكبر من الإيجابيات من وراء الدعم المقرر لهذه الصناعات بخاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن هذه الصناعة من الصناعات الكثيفة العمالة من هذا يجب إعادة دراسة وترشيد سياسة الدعم للصناعات ذات الحصص التصديرية ومدى اعتمادها على استخدام خامات وسلع وسيطة محلية .

لا شك أن الأزمة العالمية كان لها تأثير مباشر على معظم اقتصاديات العالم خاصة وأن الاقتصاد الأمريكى قد أخذ الضربة الأولى من حيث الانهيار المصرى بعد أن وصل عدد المصارف التى تم إشهار إفلاسها ٥٢ بنكاً وقد قاد ذلك الكثير من المصارف والشركات المالية ومؤسسات مالية كبيرة للإفلاس وكان بدايتها أزمة صناعات السيارات الأمريكية .

مدى خضوع بطاقة الاعتماد لضريبة الدمغة النسبية على الاعتمادات

دكتور / سمير سعد مرقس

أستاذ بالجامعة الأمريكية - أستاذ بالأكاديمية العربية للعلوم المصرفية - محاسب قانوني - مستشار ضريبي

مقدمة

قبل أن نتناول المعاملة الضريبية لبطاقات الاعتماد Credit Card أو Visa Card فإنه يلزم الوقوف على تعريفها والتعرف على طبيعتها .

يرى بعض الفقهاء بأنها صك إسمي يخول من يصدر لمصلحة الحق في الحصول على ما يلزمه من سلع أو خدمات من مؤسسات بعينها يحددها مصدر الصك الذي يلتزم أمامها بالوفاء على أن يكون له حق استرداد ما دفعه من ماله الصك وذلك وفقاً للشروط المتفق عليها في العقد المبرم بينهما .

الفرق بين بطاقة الاعتماد وبطاقة الوفاء والشيخ .

بطاقة الاعتماد هي أسبا ببطاقة وفاء ولكن تتيح لحامل البطاقة اعتماد لدى الجهة

التي أصدرتها يمكنه أن يدفع بها فواتيره ولكن لا يلزم بالدفع إلا آخر الأجل المحدد للسداد .

أما بطاقة الوفاء فهي التي يستخدمها العميل في وفاء ثمن السلع والخدمات وتعتبر ضماناً للتاجر وكل الأجل المتاح له فيها هو ألا يلزم بالدفع إلا في آخر كل شهر ومن ثم تختلف عن سابقتها في الأجل .

أما الشيخ فهو أداة وفاء لقيمة السلع والخدمات بحيث يكون المبلغ مستحقاً فور إصدار الشيخ ولذلك يلتزم عميل البنك بأن يحتفظ في البنك رصيد كافة لتسديد معاملاته .

الفرق بين الخدمة المصرفية والتسهيلات الائتمانية ،

جاء تعديل قانون ضريبة

الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ ليحدد الواقعة المنشئة للضريبة طبقاً للمادة ٥٧ بجعل واقعة استحقاق ضريبة الدمغة النسبية هي أرصدة التسهيلات الائتمانية والقروض والسلف التي تقدمها البنوك رغبة من المشرع في حسم الواقعة المنشئة للضريبة .

تناولت المادة ١٦ - ٢٣ من اللائحة التنفيذية الصادرة بقزار وزير المالية رقم ٥٢٥ لسنة ٢٠٠٦ وتم تعديل القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بالقانون رقم ١١٥ لسنة ٢٠٠٨ الذي استبدل المادة ٥٧ بالنص التالي .

" تستحق ضريبة نسبية على أرصدة التسهيلات الائتمانية والقروض والسلف وأي صورة من صور التمويل التي تقدمها البنوك " وبذلك أضاف

التعديل بالإضافة إلى تعديل سعر الضريبة بالمضاعفة إضافة عبارة إلى النص السابق وهي "أى صورة من صور التمويل" ولما كان التعديل لم يصاحبه تعديل فى اللائحة التنفيذية للقانون ومن ثم سوف تظل الضوابط الموجودة فى اللائحة التنفيذية كما هى بالنسبة لتسهيلات الائتمانية والقروض والسلف فى ظل غموض العبارة المضافة المتعلقة "بأى صورة من صور التمويل" وأيضاً نكرر بأن بطاقات الاعتماد أو الفيزا كارد ليست صورة من صور التمويل لأن التمويل يكون للمشروعات والشركات ويأخذ نفس شكل القروض والتسهيلات الائتمانية مما يجعل هذه البطاقات تخرج عن مفهوم كل الأشكال الواردة فى التعديل الوارد فى القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ والتعديل الوارد بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٨ . وبالنسبة لعبارة التسهيلات الائتمانية "وفى ظل القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته وكذلك فى ظل

التشريعات المنظمة للبنوك والتجارة فإن العقد المنظم لهذه التسهيلات هو الذى يحدد طبيعتها .

ونفرق هناك بين المسبب والنتيجة والواقعة المنشئة للضريبة تقوم .

أوجه الشبه بين بطاقة Visa Card والشيك .

١ - إن الطبيعة القانونية لكل منهما متشابهة وتصل إلى حد التطابق أحياناً لأن الساحب هو العميل صاحب البطاقة والمسحوب عليه هو البنك والمستفيد هو المتعامل مع صاحب البطاقة ، ومن ثم من الصعب أن تكون بطاقة Visa Card ائتمان أو تسهيلات ائتمانية لأن مثيلها الشيك لا يحمل هذه الصفة .

٢ - إن هذه البطاقات هى بطاقات تعامل محل النقود وليس لها وصف الائتمان لأن الشروط المنظمة لكل أنواع البطاقات تقضى بأن يكون العميل له حساب جارى دائن أو وديعة ويتم

أولاً بأول الرجوع على هذا الحساب بقيمة مسحوبات العميل كالشيك تماماً .

٣ - وكل الفرق بينهما هو أن حامل البطاقة يتمتع بمهلة للسداد فى حالة عدم وجود رصيد كاف فى حسابه الجارى وهى خدمة مصرفية يقدمها البنك وليس ائتمان لأنه لا يدفع أو يتحمل فوائد عنها .

٤ - الاختلاف فى بعض النواحي الشكلية عن الشيك وكذلك الإجراءات المتبعة فى التحصيل حيث إنها أسرع فى حالة الشيك ، ويختلف عن القرض فى نظام حساب الفائدة الذى يقابله أجر أو أتعاب الخدمة المصرفية .

طبيعة بطاقة Visa Card

بطاقة الفيزا كارت كما سيتضح من تعريفها القادم هى وسيلة تقضى عن جمل النقود وتسهيل الحصول على بعض أو كل أموال عميل البنك فى غير أوقات عمل

البنك وعلى مدار اليوم ، ومن ثم تكون حرية العميل واسعة في سحب ما يشاء في حدود القيمة المصرح بها لـ Visa Card ولا يحتاج إلى إبرام عقد عقب أو قبل عملية السحب ويتحدد سقف التعامل بالقيزاً طبقاً لقيمة المبالغ الموجودة في «حسابه أو إيداعاته وعملية الرجوع على الحساب الجاري أو ما يمتلكه العميل من أموال بالبنك لتغطية مسحوباته كل ذلك يجعلنا أمام خدمة مصرفية وليس أئتمان أو تسهيل ائتماني وإنما أحد المنتجات المصرفية الحديثة الجديدة التي تم استحداثها لمواجهة طلبات العملاء ولكنها ليست ائتمان ولا ينطبق عليها وصف الائتمان أو شروطه :

التعريف ببطاقة الاعتماد:

وتعتبر بطاقات الاعتماد من أبرز الخدمات المصرفية وأكثرها شيوعاً في الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية كبدل لحمل النقود ومخاطر ذلك وما تقدمه البنوك من مزاي لأصحابها كوثائق تأمين على حياة أصحابها وكذلك

واضحة المنشآت المشتركة في هذا النظام من تخفيضات على مشتريات حاملها .

وتحصل البنوك المصدرة لها على عمولات من أصحاب هذه البطاقات تتمثل في نسبة مئوية من المعاملات ، كما تحصل على عمولات من الشركات والجهات التي يتعامل معها أصحاب البطاقات نظير سداد المستحقات على أصحاب هذه البطاقات ، خاصة في ظل استخدام الحاسبات الالكترونية وتصدر هذه البطاقات بفتات معينة وأسماء معينة حسب الملائمة المالية لأصحابها ومركزهم المالي فبعضها يسمى الكارت الفضى والبعض يسمى الكارت الذهبى والبعض الآخر يسمى V.I.P وتختلف عن بعضها في المبلغ المسموح كحد أقصى للاعتماد المخصص لكل منها وطبيعة الضمان الذي يقدمه الشخص وتتحدد محلات وشركات معينة للتعامل بهذه البطاقات ويقوم العميل بمجرد الشراء إما بالتوقيع عليها أو وضع الكارت تحت الفاتورة ثم

المرور بقلم فوق الفاتورة ليطلع الجزء البارز منها على الفاتورة وقد يتطلب الأمر القيام بهما معاً ، وإن كان الموردون يتعاملون مع البنك إلا أن ذلك لا يمنع من رجوع المورد على المشتري إذا فشل في الحصول على حقوقه من البنك .

وعلى حامل البطاقة أن يقوم برد ما دفعه البنك وفقاً للمهلة التي يعطيها البنك للعميل للسداد وهي تتراوح من ٣ أسابيع إلى ٤٥ يوماً ولا يجوز لحامل البطاقة الامتناع عن السداد تلعلاً بأي خلاف مع الموردين .

وإصدار البنك للبطاقة يقوم على الاعتبار الشخصي ويكون المركز القانوني للبنك في موقف الضامن في حدود المبلغ المتفق عليه لاستخدام البطاقة والعقد المبرم بين البنك والعميل يلزم الأخير برد ما يدفعه البنك سداد لفاواتيره ويقتد في حسابه لدى البنك وأن يكون هذا الاستخدام سليماً وحسن النية .

ولا يقبل البنك إصدار هذه

البطاقات إلا إذا توافرت له ضمانات نقدية أو عينية أو شخصية ونظراً لتعدد الشروط التي وضعتها البنوك للتعامل في هذه البطاقات فإننا عند استعمال بطاقات الاعتماد نكون أمام الاحتمالات الآتية :-

- ١ - أن ينص الاتفاق مع البنك على استئصال قيمة المشتريات من الحساب الجاري للعميل وعندئذ يكون وضع هذه الفواتير التي تم استئصالها مثل وضع الشيك تماماً ولا يكون هناك ائتمان أو اعتماد ولا تتحقق الواقعة المنشئة لضريبة الدمغة النسبية على الاعتمادات.
- ٢ - قيام البنك بتسييل الشهادات أو الودائع بناءً على اتفاق مسبق مع العميل لمعجزة عن السداد فعندئذ يتحقق الاعتماد أو الائتمان .

- ٣ - قيام العميل فور طلب البنك بتغطية قيمة الفواتير التي قام بها البنك بسدادها نيابة عنه دون الاستفادة من الأجل

الذي يعطيه البنك للعميل بالسداد ومن ثم لا يكون هناك محل لتحمله أي فوائد خلاف المصاريف البنكية المعتادة إذا كانت الشروط مع البنك تقضي بذلك .

- ٤ - إذا كان العقد المبرم مع العميل ينص على تحميل العميل نسبة معينة من المشتريات سواء تم استخدامه الأجل أو لا فإننا نكون أمام اعتماد أما إذا كان المقابل يأخذ شكل مصروفات بنكية فلا مجال لاعتباره اعتماداً .

- ٥ - في حالة حساب الفوائد أو النسبة المثوية بعد الأجل المحدد لسداد المشتريات ينشأ الاعتماد أو الائتمان بعد انتهاء هذا الأجل حتى ولو احتسب البنك مصروفات بنكية .

- ٦ - يتحقق الائتمان أو الاعتماد في حالة لجوء البنك إلى مطالبة العميل قضائياً أو اتخاذ الإجراءات القانونية

للحصول على المبالغ التي دفعها نيابة عن العميل .

ويتم حساب ضريبة الدمغة النسبية على مبلغ كل اعتماد على حده وليس على أساس قيمة الائتمان الذي تمنحه البطاقة للعميل كما لا يجب حساب ضريبة الدمغة أيضاً على هذا الائتمان على أساس المتوسطات لأن العبرة بالواقعة المنشئة للضريبة.

ويتم ذلك من واقع السجلات التي يحتفظ بها البنك لهذا الغرض .

وقد انتهى القضاء إلى أن تحديد المأمورية لمبلغ إجمالي كضريبة دمغة نسبية على كارت الاعتماد الخاص بعملاء البنك دون تحديد أساس احتسابه مما يجعل تحديد هذا المبلغ على غير أساس ويخالف نصوص قانون ضريبة الدمغة مما يجب معه إلغاؤه .

بطاقة Visa Card ليست ائتمانية وبالتالي لا تخضع لضريبة الدمغة :

- ١ - لو توسعنا في هذا المفهوم لأصبحت كل

الخدمات المصرفية
ائتمانياً وتسهيلات
مصرفية خلافاً لطبيعتها
ورغبة المشرع .

٢ - إن الأراء التى تنادى
بالخضوع موقفها متباين
ومتعارض ويفتقر سند
لأنهم يعتبرونها مرة
فرضاً ومرة أخرى
اعتماداً ومرة ثالثة ائتمانياً
ومرة رابعة يعتمدون على
الترجمة الحرفية لاسم
البطاقة وهى جميعها لا
تعبّر عن طبيعة الـ Visa
Card وبالتالي جاءت
المعالجة خاطئة فى ضوء
ما تقدم من شرح
لطبيعتها .

إن هذه البطاقة ليست فرضاً
لعدم انطباق شروط القرض
قانوناً عليها ، كما أنها ليست
ائتمانياً أيضاً لعدم انطباق
شروط الائتمان عليها كما أن
شروط البطاقة وإنشاءها لا
تتضمن أيّاً من شروط
القرض أو الائتمان أو
الاعتماد لأن شروطها محددة
وتختلف عن شروط البطاقة
وإلا كان لابد من إبرام عقد
من هذه العقود تم إصدار
البطاقة بدلاً من وضع المبلغ

تحت تصرف المستفيد وهذا
الأمر لا يحدث ولم يتم
تطبيقه .

إضافة إلى أن لائحة
الاعتمادات المصرفية الدولية
لم تدخل بطاقة الاعتماد
ضمن التسهيلات الائتمانية
أو القروض أو الاعتمادات
وبالتالى فإن أى سند
لخضوعها لابد أن يستند إما
لطبيعتها التى سبق أن
تناولناها أو نص القانون الذى
سوف نتناوله عند تناول
الحالات التى تخضع فيها
بطاقة فيزا للدمغة النسبية .

٣ - إن أموال صاحب
البطاقة المقابلة
لمسحوباته تكون دائماً
لدى البنك وتحت تصرفه
إن شاء قام بتحصيلها
وإن شاء أجل ذلك وهذا
هو جوهر الخدمات
المصرفية والتى تباعد
بينها وبين التسهيلات
الائتمانية على السبب
وليس النتيجة إذ العبارة
بالعقد "السبب" فى
التشخيص الواقعة
المنشئة للضريبة لأن
الخاضع فى ظل الأشكال
الواردة فى المادة ٥٧

وتعديلاتها هو العقد
والذى يحدد التكيف
القانونى لهذه العلاقة
وما إذا كانت تسهيلاً
ائتمانياً من عدمه .

ومن ثم فهى ليست تسهيلاً
ائتمانياً لأن العقد المبرم بشأن
إصدار البطاقة لا يوصفها
بأنها قرض أو ائتمان وإنما
خدمة مصرفية وهناك
اختلاف كبير بين التسهيلات
الائتمانية والخدمات
المصرفية وطبقاً للائحة
الخدمات المصرفية الدولية
ولائحة الاعتمادات المصرفية
الدولية التى تعمل البنوك فى
ظلمها وتسرى أحكامها عليها
وكذلك تعليمات وقواعد البنك
المركزى التى صدرت بشأن
تطبيقها واعتمدها مصر
كأسلوب منظم للأعمال
المصرفية أصبح تصنيف
إصدار بطاقة Visa Card من
قبيل الخدمات المصرفية .

وقد استقر قضاء محكمة
النقض فى أحكامه المختلفة
سواء ما تعلق منها بضريبة
الدمغة أو الضرائب عموماً أو
المعاملات المصرفية أن
الطبيعة القانونية للأشياء
تكون بمعناها وليس بمسماها

فإن إضفاء أسماء لا تمثل طبيعة الأشياء أو المعاملات لا يغير من طبيعتها .

العقد شريعة المتعاقدين

طبقاً للمادة ١٤٧ من القانون المدنى على أن العقد شريعة المتعاقدين ومن ثم فإن شروطه هي التي تحدد طبيعته ، ولما كان العقد الخاص بإصدار Visa Card لا يتضمن ائتمانياً أو قرضاً فيسقط كل ادعاء بذلك .

متى تتحول الفيزا كارد إلى قرض أو تسهيل ائتماني؟

إذا رجعنا إلى المواد ١٦ - ٢٣ من اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة الدمغة السابق الإشارة إليها يتضح أن التمويل الخاضع للضريبة كما جاء في المادة ١٦ المقصود به تمويل أنشطة كما جاء في المادة ١٨ ولا تمثل المسحوبات التي تتم على حسابات الممولين الموجودة بالبنك .

وقد أوضحت المادة ٢٠ - ٢٣ أحوال خضوع أو عدم خضوع الفيزا كارد لضريبة الدمغة في اللائحة السابقة ووضعت معياراً لهذا الأمر هو هل يتم إصدار الفيزا على حسابات

جارية مدينة أم على حسابات جارية دائنة وفي الحالة الأخيرة لا تخضع لضريبة الدمغة وكذلك لا تخضع إذا كان الأمر يتعلق بالتزامات عرضية كالتى أوضحتها المادة ٢٣ من اللائحة التنفيذية وحتى بالنسبة للسحب على الأرصدة المدينة يتوقف الخضوع ويقتصر على الجزء المستخدم فقط وليس جملة ما وضع تحت تصرف المدين .

ونصل الآن إلى الإجابة على السؤال التالى وهو متى يتحدد الرصيد المدين ؟

الإجابة على هذا السؤال يتطلب أن نرجع إلى نشأة هذه الحسابات وهي حالتان :

١ - أن يتم منح تسهيل ائتماني في شكل حساب جارى مدين يوضع تحت تصرفه من خلال منحة فيزا كارد يتيح السحب منه في حدود التسهيل الائتماني .

ب - أن يتعذر على عميل الفيزا كارد تغطية قيمة مسحوباته في نهاية المهلة المحددة للسداد وعندئذ يتخذ البنك الإجراءات

ضده من خلال ما يسمى تسهيل الدين أى اعتباره قرضاً واتخاذ الإجراءات لتحصيله مثل تسجيل الضمانات أو الودائع أو خلافه وعندئذ يتحول الأمر من خدمة مصرفية إلى تسهيل ائتماني وذلك من تاريخ التوقف عن السداد واتخاذ الإجراءات الخاصة بالتحصيل أو الإجراءات القانونية حتى تمام التحصيل إما قضاءً أو اتفاقاً .

وتنظيم هذه المعالجة الواردة في اللائحة الهدف منها وضع حد فاصل بين الخدمة المصرفية والتسهيل الائتماني .

وذلك كله يجب أن يكون واضحاً للمطبقين في مصلحة الضرائب حتى لا تتور مشاكل جديدة في ظلها كما حدث في المادة ٥٧ ، ٥٨ من القانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ قبل تعديلها مما يؤدي إلى مشاكل تؤثر على التعامل وتؤخر الحصيله .

مشاكل تطبيق معايير المحاسبة ضريبياً بالتطبيق على المادة ٧٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها

الأستاذ / حمدي هيبه

مستشار الضرائب - المتضامنون للمحاسبة والمراجعة «آرنست آنديونج»

للضريبة ما يلي " :-
والواقع أن هذا النص
يقابل نص الفقرة الثانية من
المادة (١٧) من القانون - وإن
اختلف في مضمونه فقد نص
القانون على أن "يتحدد
صافي الربح على أساس
قائمة الدخل المعدة وفقاً
لمعايير المحاسبة المصرية ،
كما يتحدد وعاء الضريبة
بتطبيق أحكام هذا القانون
على صافي الربح المشار إليه"
وهذا النص القانوني قد وضع
قاعدة عامة مؤداها :

١ - أن صافي الربح
المحاسبى يتحدد من واقع
قائمة الدخل المعدة وفقاً
لمعايير المحاسبة المصرية.
٢ - أن الوعاء الضريبي

بها اعتباراً من أول يناير
٢٠٠٧ وقد ورد على لسان
السيد رئيس مصلحة
الضرائب المصرية أن الهدف
من التعديل الأخير للمادة
(٧٠) هو تلافي تآكل الوعاء
الضريبي من تأثير معايير
المحاسبة المصرية ، ثم جرى
التعديل الثالث لذات المادة
بالقرار الوزاري رقم ١٦٠
لسنة ٢٠٠٨ .

وحيث تنص المادة المذكورة
في بدايتها على أن :

" تحدد أرباح النشاط
التجاري والصناعي بضافي
الربح أو الخسارة الواردة
بقائمة الدخل وفقاً لمعايير
المحاسبة المصرية ويراعى
عند تحديد الوعاء الخاضع

مرة أخرى المادة ٧٠ من
اللائحة التنفيذية لقانون
الضريبة على الدخل رقم ٩١
لسنة ٢٠٠٥ بعد تعديلها
بالقرار الوزاري رقم ٧٧٩
لسنة ٢٠٠٧ والقرار الوزاري
رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٨

لقد جرى تعديل المادة
المذكورة مرتين الأولى بالقرار
الوزاري رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٠٦
والثانية بالقرار الوزاري رقم
٧٧٩ لسنة ٢٠٠٧ وذلك في
غيضون سنتين من إصدار
اللائحة التنفيذية لقانون
الضريبة على الدخل رقم ٩١
لسنة ٢٠٠٥ وقد جاء التعديل
الثاني بمناسبة صدور معايير
المحاسبة المصرية الجديدة
بقرار وزير الاستثمار رقم
١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ والتي عمل

يتحدد وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل بحيث تضاف إلى صافي الربح المحاسبي ويخصم منه وفقاً لما تقضي به نصوص قانون الضريبة على الدخل المشار إليه ، وبحيث تكون جميع الإيرادات والتكاليف فعلية ولا يدخل فيها الأرباح أو الخسائر الدفترية الناتجة عن التقييم .

وفيما يتعلق - بما ورد - بمقدمة المادة (٧٠) المذكورة أعلاه من أنه يراعى عند تحديد الوعاء الخاضع للضريبة ما يلي : "فإن هذه العبارة تعني أن هناك معالجات خاصة قد تختلف عن المعالجات المحاسبية الواردة بمعايير المحاسبة المصرية وذلك بالنسبة لبعض العناصر الواردة فيها يلي مع شرح موجز لها :

(١) المخزون : يتم اعتماد التكلفة

كأساس لتقييم رصيد المخزون في آخر المدة
وهذا يعني بالطبع عدم الاعتراف بخسائر تقييم المخزون وفي ذلك مخالفة للمعيار المحاسبي رقم (٢) الخاص بالمخزون حيث تقاس قيمة المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل إلا أنه يتفق مع نص المادة ٢٢ من القانون التي لا تعدد إلا بالتكاليف الفعلية .

وفي حالة ما إذا اتبعت الشركة طريقة لتقييم المخزون مختلفة عن طريقة التكلفة فإن ذلك يقتضى أن يكون لدى الشركة دفاتر إحصائية لتقييم المخزون بالتكلفة بجانب الدفاتر المحاسبية التي يثبت فيها التقييم حسب الطريقة التي تتبعها الشركة .

جدير بالذكر أن اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٧

لسنة ١٩٨١ كانت توجب على مراقب الحسابات أن يوضح على الإقرار ما إذا كانت بضاعة الجرد قد قومت بسعر التكلفة مع بيان مستعمل بالأصناف التي تم تقييمها على أساس آخر غير سعر التكلفة وإيضاح فروق التقييم وأسبابه .

(٢) **تصحيح الأخطاء التي تدرج ضمن حقوق الملكية ولا تحمل على قائمة الدخل :**

يؤخذ الأثر الضريبي لهذا التصحيح في الاعتبار عند إعداد الإقرار الضريبي وذلك فيما عدا الإهلاكات حيث يتم معالجتها وفقاً للقانون .

يقصد بأخطاء الفترات السابقة هي حذف أو تحريف في القوائم المالية للمنشأة عن فترة أو فترات سابقة والتي تنشأ

نتيجة عدم القدرة على استخدام المعلومات الموثوق بها أو نتيجة سوء استخدام هذه المعلومات والتي :

(أ) كانت متاحة عند الموافقة على إصدار القوائم المالية عن هذه الفترات .
(ب) كان من المتوقع على نحو معقول الحصول عليها وأخذها في الاعتبار عند إعداد وتصوير هذه القوائم المالية .

وتتضمن هذه الأخطاء تأثيرات الأخطاء الحسابية والأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية أو إغفال أو سوء تفسير الحقائق وكذلك الغش والتدليس .

ويتم تصحيح أخطاء الفترة الحالية المتوقعة التي يتم اكتشافها في هذه الفترة قبل اعتماد إصدار القوائم المالية . إلا أن الأخطاء الهامة قد لا تكتشف أحياناً حتى الفترة التالية ويتم تصحيح أخطاء

الفترات السابقة ضمن معلومات المقارنة الواردة في القوائم المالية عن الفترة التالية .

وتقوم المنشأة طبقاً للفقرة (٤٢) من المعيار رقم (٥) بتصحيح الأخطاء الهامة للفترات السابقة بأثر رجعي في أول قوائم مالية تعتمد للإصدار بعد اكتشافها وذلك من خلال ما يلي :

(أ) إعادة إثبات مبالغ المقارنة عن الفترة أو الفترات السابقة المعروضة التي حدث بها الخطأ .

أو (ب) إذا كان الخطأ قد حدث قبل أقرب فترة سابقة معروضة ، يتم تعديل الأرضدة الافتتاحية للأصول والالتزامات وحقوق الملكية .

وطبقاً لما ورد باللائحة فإنه يؤخذ الأثر الضريبي لهذا التصحيح في الاعتبار عند إعداد الإقرار الضريبي .

(٣) **تغيير السياسات : هي حالة تغيير السياسات**

تعتمد المعاملة الضريبية على أساس السياسة ذات الأثر الأقل على الوعاء الضريبي أي يتم اعتماد السياسة التي يكون فيها الوعاء الضريبي أكبر ، ويستثنى من ذلك الضمروك المدينة والدائنة الناتجة عن تغيير سياسة تسهير المخزون وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بحيث تدرج تلك الفروق بالوعاء الخاضع للضريبة .

وتقصد بالسياسات المحاسبية، المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات التي تقوم المنشأة بتطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية .

والواقع أن اعتماد السياسة

التي يكون فيها الوعاء الضريبي أكبر إنما يهدف إلى إبطال ما تسعى إليه الشركات من تجنب الضريبة بتغيير السياسات ، وإن استثناء الفروق المدينة والدائنة الناتجة عن تغيير سياسة تسعير المخزون من قاعدة اعتماد السياسة التي يكون فيها الوعاء الضريبي أكبر . فإن هذا الاستثناء سيكون عن عام ٢٠٠٧ فقط وذلك يعنى أن المادة (٧٠) من اللائحة سوف تكون موضع تعديل آخر عند إعداد الإقرار الضريبي عن عام ٢٠٠٨ .

وعموماً فإنه يجب تناول الآثار الضريبية لتصحيح أخطاء الفترات السابقة والتسويات الخاصة بتطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية على الضريبة المؤجلة .

(٤) الأصول الثابتة : عند حساب إهلاكات أصول المنشأة لأغراض الضريبة تعتمد تكلفة

شراء أو إنشاء أو تطوير أو تجديد أو تحسين أو إعادة بناء الأصل حسب الأحوال ، ولا تدخل ضمن القيمة القابلة للإهلاك أية تكاليف تديرية وعلى الأخص التكاليف المقدرة لإزالة أو فك الأصل .

عرف معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) تكلفة الأصل بأنه مبلغ النقدية أو ما هي حكمها المدفوعة أو التي تم تكبدها أو القيمة العادلة للمقابل الذي قدم من أجل الحصول على الأصل الثابت عند اقتنائه أو إنشائه .

ويدخل في عناصر التكلفة وفقاً للبند (ج) من المادة (١٦) من ذات المعيار التكلفة المقدرة لفك وإزالة أصل وإعادة تسوية الموقع الذي يوجد به الأصل إلى ما كان عليه بداية وذلك في حالة التزام المنشأة بذلك .

كما عرف المعيار القيمة القابلة للإهلاك : بأنها تكلفة الأصل الثابت أو أى قيمة أخرى بديلة للتكلفة في القوائم المالية ناقصاً القيمة التخريدية له أو القيمة المتبقية له في نهاية عمره الإنتاجي المقدر .

والإهلاك : هو التحميل المنتظم للقيمة القابلة للإهلاك من الأصل الثابت على العمر الإنتاجي المقدر له .

ولما كانت تكلفة الفك والإزالة هي تكاليف مقدرة مقدماً وليست تكاليف فعلية فإنه وفقاً لأحكام المادة (٢٢) من القانون والتي تشترط أن تكون التكاليف حقيقية فإن ما ورد بنص المادة (٧٠) من اللائحة من أنه لا يدخل ضمن القيمة القابلة للإهلاك أية تكاليف مقدرة تحمل على قيمة الأصل ، يتفق وحكم المادة المذكورة .

(٥) فروق تقييم العملة : يتم اعتماد الفروق المدينة والدائنة

الواردة بقائمة الدخل طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

طبقاً للمعيار المحاسبى رقم (١٣) أثر التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية : يتم الاعتراف بفروق أسعار الصرف الناتجة عن تسوية البنود ذات الطبيعة النقدية أو من ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية بأسعار تحويل مختلفة عن تلك التى سجلت بها بداية خلال الفترة أو فى قوائم مالية سابقة على أنها أرباح أو خسائر فى الفترة التى نشأت فيها ، فتحمل على قائمة الدخل هذه الفروق سواء كانت ربحاً أو خسارة وسواء كانت فروق فعلية ناتجة عن التصرف فتحدد على أساس السعر السائد وقت التصرف أو كانت فروقاً دفترية ناتجة عن إعادة التقييم فيتم تحديدها على أساس قيمتها فى تاريخ إعداد الميزانية وحيث إن المادة (٧٠) التى نحن بصددتها تقرر

اعتماد الفروق المدينة والدائنة للمعاملات سواء كانت فعلية أو دفترية فلا يوجد أى تأثير على الوعاء الخاضع للضريبة من جراء تطبيق المعيار المحاسبى المذكور فضلاً عن عدم وجود تأثير على الضريبة المؤجلة .

(٦) الاستثمارات فى الأوراق المالية :

(أ) فى حالة قيام شركة مقيمة بالاستثمار فى شركة مقيمة أخرى يتم مراعاة ما يلى :-

- إذا كانت الشركة المستثمر فيها شركة شقيقة أو تابعة لا يدخل ضمن وعاء الضريبة إيرادات الاستثمار الناتجة عن تطبيق حقوق الملكية ويراعى عند التصرف فى تلك الاستثمارات تحديد الأرباح الناتجة عن التصرف على أساس الفرق بين تكلفة اقتناء الاستثمارات وقيمة بيعه .

- استثناء من الشركات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة ، تعتمد طريقة القيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة حسب الأحوال ويراعى أن يدخل فى وعاء الضريبة الفروق الناتجة عن تقييم الاستثمارات فى الأصول المالية المتاحة للبيع والمحملة على حقوق الملكية .

(ب) فى حالة قيام شركة مقيمة بالاستثمار فى شركة غير مقيمة تعتمد طرق تقييم الاستثمارات وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، كما تطبق طريقة حقوق الملكية فى حالة توافر الشروط الآتية :

- أن تكون الإيرادات غير خاضعة للضريبة فى الدولة الأخرى المسجل فيها الشركة غير المقيمة أو مغطاة منها أو لا يجاوز سعر الضريبة فيها ٧٥٪

من سعر الضريبة المطبق
فى مصر .

● أن تزيد نسبة الملكية فى
الشركة غير المقيمة على
١٠ ٪ .

● أن يكون أكثر من ٧٠٪ من
إيرادات الشركة غير
المقيمة ناتجا عن
توزيعات أو فوائد أو
إتاوات أو أتعاب مقابل
إدارة أو إيجارات .

**ويراعى فى حالة
تطبيق حقوق الملكية أن
يتم تحديد الأرباح
الناجمة عن التصرف فى
تلك الاستثمارات على
أساس الفرق بين تكلفة
اقتناء الاستثمار وقيمة
بيعه .**

هكذا فرقت المادة (٧٠)
من اللائحة بين ما إذا كانت
الاستثمارات فى شركات
مقيمة أو فى شركات غير
مقيمة وبين ما إذا كان
الاستثمار فى شركات شقيقة
أو فى شركات تابعة أو فى

شركات أخرى وتحديد
وإيرادات الاستثمارات التى
تدخل ضمن وعاء الضريبة
وإيرادات الاستثمارات التى لا
تدخل ضمن وعاء الضريبة
وسوف نتناولها على الوجه
التالى :-

**أولاً : حالات قيام شركة
مقيمة بالاستثمار فى
شركة مقيمة أخرى :**

**حالة أن تكون الشركة
المستثمر فيها شركة
شقيقة :**

الشركة الشقيقة هى
شركة يكون للمستثمر فيها
نصو مؤثر - لكنها ليست
شركة تابعة - كما أنها ليست
حصة فى مشروع مشترك
للمستثمر . وتتضمن أيضاً
شركات الأفراد ، ونسبة
المساهمة أكثر من ٢٠٪ حتى
٥٠ ٪ .

وإيرادات الاستثمار فى
هذه الشركات تطبق عليها
بصفة أساسية طريقة حقوق
الملكية وهى طريقة محاسبية
يتم بموجبها أن تثبت

الاستثمارات فى دفاتر
الشركة المستثمرة وبتكلفة
شرائها ويتم تعديل رصيد
هذه الاستثمارات بقيمة
نصيب الشركة المستثمرة من
أرباح أو خسائر الشركة
المستثمر فيها دون أن يكون
ذلك مصحوباً بتوزيعات فعلاً
وتظهر قائمة الدخل نصيب
المستثمر فى نتائج أعمال
الشركة المستثمر فيها .

ولا تدخل إيرادات
الاستثمار فى هذه الحالة
ضمن وعاء الضريبة لسبق
خضوعها للضريبة ضمن
وعاء الشركة المستثمر فيها .

على أنه عندما تصرف
الشركة المستثمرة فى هذه
الاستثمارات فإن ناتج
التصرف يتحدد على أساس
الفرق بين تكلفة الاستثمار
وقيمة البيع وهذا الناتج يعفى
من الضريبة إذا كانت
الاستثمارات التى تم التصرف
فيها مقيدة فى سوق الأوراق
المالية المصرية .

**حالة أن تكون الشركة
المستثمر فيها شركة
تابعة :**

السابق الإشارة إليها .

- الشركة المستثمر فيها ليست شركة شقيقة أو تابعة ؛

تختلف الطرق المحاسبية لتقييم الاستثمارات وبالتالي خضوع فروق التقييم للضريبة حسب نوع الاستثمارات ، ما إذا كانت الاستثمارات بفرض المتاجرة أو كانت استثمارات متاحة للبيع أو استثمارات بفرض الاحتفاظ ؛

(أ) استثمارات بفرض المتاجرة :

وهي استثمارات يتم اقتناؤها بفرض البيع فى مدى زمنى قصير (وهى غالباً تكون استثمارات لشركات تتعامل فى الأوراق المالية - وهذا النوع من الاستثمارات يتم تقييمه بالقيمة العادلة -وهي القيمة التى يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين كل منهما لديه الرغبة فى التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان

الضريبة لدى الشركة المستثمرة لسبق خضوع هذه التوزيعات لدى الشركة المستثمر فيها وبالتالي تخضع من وعاء الضريبة (راجع المادة ١٠/٥٠ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥) .

- حالة لم تمرض لها المادة (٧٠) من اللائحة ؛

وهي حالة قيام شركة مقيمة بالاستثمار فى شركة تابعة مقيمة وهي شركة شقيقة مقيمة فإنه إذا تمت المحاسبة عن هذه الاستثمارات فى القوائم المالية المستقلة فإنه وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٧) ، القوائم المالية المجمعة والمستقلة ، فإنه يتعين اتباع طريقة التكلفة أى أن المستثمر يعترف إيرادات الاستثمار فى حدود ما يتسلمه من توزيعات الأرباح المحققة للشركات المستثمر فيها ، وهذه التوزيعات تعفى من الضريبة وفقاً لنص المادة ١٠/٥٠

الشركة التابعة هي المنشأة التى تسيطر عليها شركة أخرى (الشركة القابضة) وهى تشمل شركات الأفراد أيضاً ونسبة المساهمة أكثر من ٥٠% .

وإيرادات الاستثمار فى هذه الشركات تطبق عليها بصفة أساسية طريقة التكلفة وهى طريقة محاسبية تثبت بموجبها الاستثمارات فى دفاتر الشركة بتكلفة شرائها وتظل مثبتة بهذه القيمة إلى أن يتم بيعها أو التخلص منها ويمترف المستثمر بإيرادات الاستثمار فقط فى حدود ما يتسلمه المستثمر من توزيعات الأرباح المحققة للشركة المستثمر فيها بعد تاريخ الاقتناء فتظهر بقائمة الدخل ... وتعتبر التوزيعات المستلمة بالزيادة عن تلك الأرباح بمثابة استرداد للاستثمار ويتم الاعتراف بها كتخفيض لتكلفة الاستثمار .

وتعتبر التوزيعات فى هذه الحالة معفاة من

بإدارة حرة .

وفى التطبيق العملى فإن القيمة العادلة أمر صعب التحقيق إلا إذا كانت الاستثمارات متداولة بصفة مستمرة فى سوق الأوراق المالية فإن سعر السوق يعبر عن القيمة العادلة وفروق التقييم فى هذا النوع من الاستثمارات تحمل على قائمة الدخل سواء كانت مدينة أو دائنة وتدخل فى الوعاء الضريبى .

(ب) استثمارات متاحة للبيع :

وهى استثمارات تقتتها الشركة بفرض البيع دون التقيد بمدة زمنية معينة . وهذه الاستثمارات يتم تقييمها بالقيمة العادلة أيضاً إلا أن الفروق المدينة والدائنة تحمل على حقوق الملكية .

وكان نص القرار الوزارى ٧٧٩ لسنة ٢٠٠٧ يدخل فى وعاء الضريبة الفروق الناتجة عن تقييم هذه الاستثمارات

إلا أن القرار الوزارى رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٨ (الذى عدل المادة ٧٠ من اللائحة التنفيذية للمرة الثالثة) وقد ألقى العبارة الواردة فى القرار الوزارى ٧٧٩ لسنة ٢٠٠٧ والتي تنص على أن يراعى أن يدخل فى وعاء الضريبة الفروق الناتجة عن تقييم الاستثمارات فى الأصول المالية المتاحة للبيع والمحملة على حقوق الملكية .

وبالتالى فإن إلغاء هذه العبارة يعنى أنه لا يدخل فى الوعاء الضريبى الفروق الناتجة عن تقييم الاستثمارات فى الأصول المالية المتاحة للبيع والمحملة على حقوق الملكية .

هذا وقد جرى بموجب القرار الوزارى رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٨ بعض التمديد فى الإقرارات الضريبية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٧٧٨ لسنة ٢٠٠٧ وذلك بإلغاء عبارة « كما هو الحال فى أرباح الشركة عند تقييم

استثماراتها المتاحة للبيع على أساس القيمة العادلة » والواردة بشرح الجدولين رقمى (١٠١) ، (٤٠١) على اعتبار أن ذلك يتماشى مع عدم إدخال فروق تقييم الاستثمارات فى الأصول المالية المتاحة للبيع فى وعاء الضريبة إلا أننا نرى أن ذلك قد يكون مقبولاً بالنسبة للجدول رقم (١٠١) الوارد ضمن إقرار الأشخاص الطبيعيين حيث تقتصر المحاسبة الضريبية لهم على الإيرادات المحققة من دخولهم فى مصر أما الجدول رقم (٤٠١) الوارد ضمن إقرار الأشخاص الاعتبارية فكان يجب الإبقاء على عبارة « كما هو الحال فى أرباح الشركة عند تقييم استثماراتها المتاحة للبيع على أساس القيمة العادلة » وذلك لوجود استثمارات متاحة للبيع فى شركات غير مقيمة تدخل فى وعاء الضريبة .

(ج) استثمارات بفرض

الاحتفاظ :

وهى استثمارات لها تاريخ استحقاق محدد ولدى المنشأة القدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها مثل السندات ، وهى تقيم بطريقة التكلفة المستهلكة وهى القيمة التى يقاس بها الأصل المالى أو الالتزام المالى عند الاعتراف الأولي به ناقصاً أقساط سداد أصل المبلغ مضافاً إليه أو مخصوماً منه الاستهلاك المجمع (باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلى) لأية فروق بين القيمة الأصلية والقيمة فى تاريخ الاستحقاق ناقصاً خسائر الاضمحلال فى قيمة الأصل أو لمواجهة عدم قابلية البند للتحويل (سواء مباشرة أو من خلال مخصص) .

وضريبياً لا يدخل فى وعاء الضريبة خسائر الاضمحلال وهى الزيادة فى القيمة الدفترية للأصل عن المبلغ المتوقع استرداده منه فهى إذن زيادة دفترية وليست

زيادة حقيقية وأن عدم إدخال هذه الخسائر فى وعاء الضريبة يتفق ونص المادة (٢٢) من القانون والتى لا تعترف إلا بالتكاليف والخسائر الفعلية ، كما لا يدخل فى وعاء الضريبة ما يتم إدراجه كإيرادات عند رد هذه الخسائر ، طالما أن الخسائر لا يعترف بها ضريبياً .

وفى نهاية الحديث عن استثمارات شركات مقيمة فى شركات مقيمة أخرى نجد أن ناتج تقييم الاستثمارات التى ترحل إلى حقوق الملكية على إطلاقها لا تدخل فى وعاء الضريبة ، وأصبح ما يدخل فى وعاء الضريبة فقط ما حمل على قائمة الدخل سواء كانت إيرادات فعلية أو ناتج تقييم ، وفى ذلك تراجع من جانب اللائحة فى التدخل فى تحديد وعاء الضريبة ، كما أن ذلك يتماشى مع نص المادة (١٧) من القانون من أن «يحدد صافى الربح على

أساس قائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة » وهو ما يعنى الاستناد إلى قائمة الدخل فقط دون باقى القوائم المالية .

ثانياً : حالات قيام شركة مقيمة بالاستثمار فى شركة غير مقيمة :

- حالة أن تكون الشركة المستثمر فيها شركة شقيقة :

يتم تقييم الاستثمارات وفقاً لطريقة حقوق الملكية وبالتالى فإن إيرادات الاستثمار الناتجة عن تطبيق هذه الطريقة تدخل ضمن وعاء الضريبة أى تضاف للوعاء أرباح التقييم ولا مجال لخصم ضريبة أجنبية لأنه لم تسدد ضريبة على هذه الأرباح حيث إن الضريبة الأجنبية التى تخصم هى الضريبة التى تقوم بأدائها شركة مقيمة عن أرباحها المحققة (و ليست أرباح

التقييم) فى الخارج - وإن كنا نرى أنه كان يجب النص فى هذه الحالة على أن يسمح باعتبار الضريبة المستحقة فى دولة المصدر فى الخارج والتي لم تدفع فعلاً على أنها ضريبة مدفوعة حكماً .

كما أن خسائر التقييم تخصم من وعاء الضريبة بالرغم من أن الخسائر الفعلية المحققة فى الخارج لا تخصم من وعاء الضريبة .

- حالة أن تكون الشركة المستثمر فيها شركة تابعة :

يتم تقييم الاستثمارات وفقاً لطريقة التكلفة (توزيعات) وبالتالي فإن إيرادات الاستثمار الناتجة عن تطبيق هذه الطريقة تدخل ضمن وعاء الضريبة وتخصم الضريبة الأجنبية المسددة بشرط تقديم المستندات المؤيدة لسداد هذه الضريبة ولا يتجاوز خصم الضريبة المؤداة فى الخارج الضريبة

واجبة السداد فى مصر وألا يتجاوز ما يدخل فى نظام الخصم بالنسبة للضريبة على التوزيعات وناتج التعامل فى الأوراق المالية الضريبة المباشرة المستقطعة من هذه المبالغ .

- حالة قيام شركة مقيمة بالاستثمار فى شركة تابعة وشركة شقيقة :

يتم اتباع طريقة التكلفة على النحو السابق إيضاحه بالنسبة لاستثمار شركة مقيمة فى شركة تابعة مقيمة وشركة شقيقة مقيمة أى أن المستثمر يعترف بإيرادات الاستثمار فى حدود ما يتسلمه من توزيعات الأرباح للشركات المستثمر فيها ، وهذه التوزيعات تخصم للضريبة فى مصر وتخصم منها الضريبة الأجنبية المسددة فى الخارج بالشروط والأوضاع السابق ذكرها .

- وفى حالة الاستثمار فى شركات أخرى ليست

شقيقة أو تابعة :

يتبع طرق التقييم حسب معايير المحاسبة المصرية وحسبها إذا كان الاستثمار بفرض المتاجرة أو متاح للبيع أو بفرض الاحتفاظ وعلى النحو السابق إيضاحه عن الاستثمار فى شركات مقيمة .

- حالة استثنائية :

استثناء من تطبيق طرق التقييم المختلفة السابق الإشارة إليها فإن المادة (٧٠) من اللائحة استثنت الاستثمارات فى شركات غير مقيمة التى تتوافر فيها الشروط الآتية مجتمعة بأن يكون التقييم وفقاً لطريقة حقوق الملكية وهذه الشروط هى :

■ أن تكون الإيرادات غير خاضعة للضريبة فى الدولة الأخرى المسجل فيها الشركة غير المقيمة أو معفاة منها أو لا يجاوز سعر الضريبة فيها ٧٥٪ من سعر الضريبة المطبق

فى مصر .

■ أن تزيد نسبة الملكية
فى الشركة غير المقيمة على
١٠٪ .

■ أن يكون أكثر من ٧٠٪
من إيرادات الشركة غير
المقيمة ناتجا عن توزيعات أو
فوائد أو أتاوات أو أتعاب
مقابل إدارة أو إيجارات .

وفى حالات تطبيق طريقة
حقوق الملكية فإن الأرباح
الناتجة عن التصرف فى هذه
الاستثمارات تحتسب على
أساس الفرق بين تكلفة اقتناء
الاستثمار وقيمة بيعه .

وقد ذيلت المادة (٧٠) من
اللائحة بمباراة : "مع عدم
الإخلال بأحكام البنود
السابقة ويراعى :

أ -

ب - "يدخل ضمن الوعاء
الخاضع للضريبة ما يتم
ترحيلها مباشرة إلى حقوق
الملكية من إيرادات خاضعة

للضريبة أو تكاليف واجبة
الخصم ولم تدرج بقائمة
الدخل".

وهذا النص فى الواقع
يؤكد على أن يدخل ضمن
الوعاء الخاضع للضريبة أى
إيرادات أو تكاليف أخرى لم
ترد فى البنود السابقة وتم
ترحيلها مباشرة إلى حقوق
الملكية مثال ذلك فروق تقييم
العملة التى تم ترحيلها
مباشرة إلى حقوق الملكية
وذلك بالنسبة للبنود ذات
الطبيعة النقدية مثل
الحسابات المدينة طويلة
الأجل أو القروض أو بنود
ذات طبيعة غير نقدية مثل
تحديد قيمة أصل ثابت بعملة
أجنبية ويتم الاعتراف بفروق
أسعار الصرف كبند مستقل
ضمن حقوق الملكية .

والواقع أن ما يتم ترحيله
مباشرة إلى حقوق الملكية من
ناتج تقييم الاستثمارات من
إيرادات أو تكاليف إنما هى

إيرادات وتكاليف تقديرية
(دفترية) وليست فعلية فمواد
تحديد وعاء الضريبة وعلى
الأخص المواد ١٧ ، ١٩ ، ٢٢
إنما نتناول إيرادات فعلية
وتكاليف حقيقية .

ومع ذلك وإمعاناً فى زيادة
العبء الضريبى فإن المادة
(٧٠) سمحت بإضافة إيرادات
إلى وعاء ضريبة الدخل لم
تدرج بقائمة الدخل ولكنها
تدرج بقائمة حقوق الملكية
والميزانية بالمخالفة لنص
القانون الذى نص صراحة فى
الفقرة الثانية من المادة (١٧)
على أن يتحدد وعاء الضريبة
على أساس صافى الربح من
واقع قائمة الدخل المعدة وفقاً
لما يبرر المحاسبة المصرية ،
ولم ينص القانون أن وعاء
الضريبة يتحدد على أساس
أية إيرادات أو أرباح تتضمنها
قوائم مالية أخرى بخلاف
قائمة الدخل وبالتالي فإن
اللائحة تكون قد تزايدت
بالمعالجات التى أدرجتها

بالمادة (٧٠) مما يخالف ما هو مستقر عليه وفقاً للدستور وأحكام النقض بأن تفسير النصوص الضريبية يجب أن يكون تفسيراً ضيقاً لا يتم التوسع فيه ولا يقاس عليه وأن المشرع لو كان يقصد دخول أى أرباح أو إيرادات أخرى واردة بقائمة المركز المالى ولم ترد بقائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة لكان قد فعل ذلك . كما فعل فى البند (١) من المادة (٥٢) من القانون حيث نص على أنه "لا يعد من التكاليف واجبة الخصم العوائد المدينة التى تدفعها الأشخاص الاعتبارية المنصوص عليها فى المادة ٤٧ من القانون على القروض والسلفيات التى حصلت عليها فيما يزيد على أربعة أمثال متوسط حقوق الملكية وفقاً للقوائم المالية التى يتم إعدادها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية . وهذه القوائم تشمل قائمة الدخل

وقائمة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالى وقائمة حقوق الملكية .

وبناءً عليه فإن المادة (٧٠) لا تملك أن تضيف إيرادات لوعاء الضريبة لم ينص القانون عليها .

وفى هذا الصدد يجدر بنا أن نشير إلى نص كل من المادتين (٢٣) ، (١١٣) من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وكذلك المادة ٢٦ من قانون الضريبة الموحدة ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ حيث نصت كل مادة على أن تحدد الضريبة سنوياً على أساس صافى الربح خلال السنة السابقة أو فى فترة الاثنى عشر شهراً التى اعتبرت نتيجتها أساساً لوضع آخر ميزانية .

وهكذا فإن الإشارة إلى الميزانية أو قائمة المركز المالى واعتبار صافى ربح السنة أساساً لوضع الميزانية إنما

يعنى أن الوعاء الضريبى يتحدد بتطبيق أحكام القانون الضريبى على الإيرادات والتكاليف الواردة بالقوائم المالية وليس بقائمة الدخل .

وفى نهاية الحديث عن هذه المادة نجد أنها لم تسير على منهج واحد فى الاعتراف أو عدم الاعتراف بأرباح وخسائر التقييم الدفترية ففى الوقت الذى اعتبرت فيه أن فروق التقييم المدينة والدائنة للاستثمارات والعملة تدخل ضمن الوعاء الضريبى تجدها تنص على أن لا يدخل فى وعاء الضريبة خسائر تقييم المخزون وخسائر الاضمحلال كما لا يدخل ضمن القيمة القابلة لإهلاك الأصول التكاليف التقديرية لإزالة أو فك الأصل ، الأمر الذى يجعلنا أمام تضارب فى نصوص هذه المادة هدفه زيادة الوعاء الضريبى .

تقييم وظيفة الإصدار النقدي للبنك المركزي

إعداد / ليلى إبراهيم إسكندر

خبير مصرفي

المقدمة :

يتمتع الجهاز المصرفي في أى دولة بدرجة عالية من الاستقلالية والكفاءة وهو على قمة الجهاز المصرفي ويتمتع بوظائف هامة .

وظائف البنك المركزي :

١ - إصدار وتنظيم العملة فيما يعرف بأنه بنك الإصدار.

٢ - القيام بالأعمال المصرفية للقطاع الحكومي فيما يعرف ببنك الحكومة .

٣ - القيام بأعمال المقاصة والرقابة على البنوك .

٤ - التحكم في حجم الائتمان والحفاظ عليه من خلال

السياسة النقدية .

٥ - يقوم بإدارة الاحتياطيات الأجنبية والتحكم بأسعار الصرف .

٦ - إعادة خصم الأوراق التجارية والمالية لتمويل البنوك الأخرى .

٧ - المحافظة على الاحتياطي النقدي للبنوك في الجهاز المصرفي .

٨ - المساهمة في أعمال التخطيط الاقتصادي وتمثيل الجهاز المصرفي

في أعمال التخطيط وتمثيل الدولة في المؤسسات الدولية .

٩ - تقديم المشورة الاقتصادية

والمالية للدولة .

١٠ - وظائف أخرى عديدة للبنك المركزي .

نظام الإصدار الحر :

حرية مطلقة للبنك المركزي في إصدار النقود حسب ما يقدره البنك المركزي من احتياطات النشاط الاقتصادي لأى كمية معينة من النقود وقدرة البنك على تحقيق أهدافها من الرقابة على الائتمان المصرفي يتوقف على :

١ - الصلاحيات الممنوحة للبنك المركزي ومدى سيطرته على البنوك التجارية .

ب - درجة اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزى كملجأ ومقرض أخير .

ج - نوع العمليات الائتمانية والإقراضية التى تقوم بها البنوك التجارية .

د - مدى فاعلية الأدوات الكمية للسياسة النقدية.

البنوك المركزية :

يتمتع الجهاز المصرفى فى أى دولة بدرجة عالية من الاستقلالية والكفاءة وهو على قمة الجهاز المصرفى .

وظائف البنك المركزى :

١ - إصدار وتنظيم العملة (بنك الإصدار).

تركز البنوك المركزية لإصدار العملة على :-

أ - المحافظة على قيمة العملة وزيادة النقد بها .

ب - تدعيم دور البنك المركزى فى عملية الائتمان والتحكم بها . . .

ج - يمنع الحكومة من الإفراط فى استخدام سلطاتها فى البنك المركزى .

وهناك عدة نظم أثبتت فى إصدار العملة بواسطة البنوك المركزية وهى :

١ - نظام الغطاء الذهبى الكامل .

يحدد قدرة البنك المركزى على الإصدار .

٢ - نظام الإصدار الجزئى الوثيق .

يصدر البنك المركزى نقوداً ورقية بقدر معين من غطاء مكون من سندات حكومية ومازاد

ينطبق عليه غطاء الذهب

٣ - نظام غطاء الذهب النسبى .

نسبة ٥٠% ذهب كغطاء للنقود المصدرة بينما يكون الغطاء الباقى للنقود المصدرة هو ٥٠%

أوراق مالية حكومية .

٤ - نظام الحد الأقصى للإصدار .

البنك المركزى يصدر بحق أقصى كمية نقود دون أن يكون هناك ارتباط بين كمية النقود المصدرة وبين الغطاء الذهبى المتاح .

٥ - نظام الإصدار الحر .

حرية مطلقة للبنك المركزى فى إصدار النقود حسب ما يقدره البنك المركزى من احتياجات النشاط الاقتصادى لأى كمية معينة من النقود .

٢ - قدرة البنوك المركزية على تحقيق أهدافها من الرقابة على الائتمان المصرفى بتوقف على :

١ - الصلاحيات الممنوحة للبنك المركزى ومدى سيطرته على البنوك التجارية .

٢ - درجة اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزى كملجأ أو مقرض أخير .

٣ - نوع العمليات الائتمانية والإقراضية التى تقوم بها البنوك التجارية .

٤ - مدى فعالية الأدوات الكمية للسياسة النقدية .

ميزانية البنك المركزى والقاعدة النقدية :

الفرض من تحليل ميزانية البنك المركزى التعرف على ناحيتين :

١ - فهم الطريقة التى يمكن احتساب الاحتياطى القانونى وتحديد احتياطى البنوك التجارية لدى البنك المركزى (الاحتياطى القانونى - الاحتياطى الاختيارى) .

٢ - القاعدة النقدية وتأثيرها القوى والفعال ليعرض النقود حيث أنه من مهمة البنك المركزى إدارة

عرض النقود .

أهمية البنود الخاصة بالأصول تختلف من دولة لأخرى وترتبط بموامل اقتصادية هيكلية مثل الاعتماد على التجارة الدولية ودرجة النمو الاقتصادى أو مدى نضج النظام المصرفى .

البنود النمطية لميزانية البنك المركزى :

الأصول :

حساب الذهب وحقوق السحب الخاصة .

عملات قابلة للتحويل .

أوراق مالية وتشمل السندات وأذون الخزانة الأجنبية وأذون الخزانة المحلية .

القروض المخصصة .

قروض للدولة (الخزانة العامة)

عملات الخزانة المساعدة .

عناصر نقدية تحت التحصيل

أصول أخرى .

إجمالى الأصول (الاستخدامات)

الخصوم :

نقود ورقية مصدرة (بنكوت متداول)

ودائع البنوك (الاحتياطيات)

ودائع الخزانة العامة .

ودائع أجنبية وودائع أخرى .

عناصر نقدية متاحة لم تحصل بعد .

رأس مال وخصوم أخرى للبنك المركزى .

إجمالى الخصوم (الموارد)

أولاً : جانب الأصول .

١ - حقوق السحب الخاصة وحسابات الذهب .

يصدرها صندوق النقد

الدولى وتقدم للحكومات

لتسوية ديونها الدولية

وحلت محل الذهب وتمد

ديناً على أرصدة الودائع

لدى البنك المركزى .

٢ - عملات قابلة للتحويل :

يحتفظ بها البنك المركزي ضمن الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي كغطاء للعملة .
٣ - أوراق مالية حكومية .

يتم التحكم بها عن طريق السوق المفتوحة وهي المكون الأكثر من الأصول هي ميزانية البنك المركزي .

أهمية الأصول الأجنبية في شكل سندات وأذونات الخزانة الأجنبية كمكون أساسي في الدول المتقدمة يلعب دوراً ثانوياً في الاقتصاد بينما الأصول المحلية تتمثل في الدوز الأساسي لهذه الدول والعكس صحيح بالنسبة للدول النامية .

٤ - قروض الدولة أى الخزانة العامة :

لجوء الدولة للإقراض من البنك المركزي .

٥ - القروض المخصصة .

قروض يمنحها البنك المركزي للبنوك باعتباره المقرض الأخير وتخضع الفوائد مقدماً وتتأثر كميتها بسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي وتلجأ البنوك لذلك لسد العجز المؤقت في السيولة أو لمواجهة التوسع في نوعين من الإقراض .

٦ - عملات الخزانة المساعدة

هو الأقل أهمية في الميزانية ويتكون من العملة التي تصدرها الخزانة العامة ويحتفظ بها البنك المركزي .

٧ - عناصر نقدية تحت

التحصيل

وهي عملية تسوية الشيكات مع البنك المركزي

٨ - أصول أخرى للبنك المركزي .

وتشمل الودائع والسندات

المضمونة والأجهزة والتجهيزات المكتبية والأثاث والمباني .
جانب الخصوم

١ - نقود ورقية مصدرة (بنكوت) .

كمية العملة الورقية المتداولة في يد الأفراد والمؤسسات .

٢ - ودائع البنوك في شكل احتياطيات :

لكل بنك حساب لدى البنك المركزي يحتفظ به بقدر من الودائع تتمثل الاحتياطيات بالإضافة للعملة التي يحتفظ بها البنك المركزي بخزائنه وهذا البند من الخصوم يكشف عن نوعين من الاحتياطيات :

أ - الاحتياطي القانوني :

الثاني يحدده البنك المركزي ويجبر البنوك على الاحتفاظ بها .

ب - الاحتياطي الإضافي
الاختياري .

حيث تختار البنوك
الاحتفاظ بها وهناك
احتياطيات يحتفظ بها
البنك المركزي وتقتطع
من أرباحه لتصب في
تدعيم رأس المال به .

٢ - ودائع الخزانة العامة .

ودائع الخزانة العامة لدى
البنك المركزي مقابل ما
تصدره من شيكات :

٤ - ودائع أجنبية .

ودائع لدى البنك المركزي
مملوكة للحكومات
الأجنبية .

٥ - عناصر نقدية لم تحصل
بعد .

تظهر عند تقديم البنوك
الشيكات بعد فترة زمنية
محددة لذلك تحصل .

٦ - رأس المال وخصوم أخرى
للبنك المركزي .

تمتلك الدولة رأس مال

الخاتمة

يسمح النظام للبنك المركزي
بإصدار العملة من نقود
البنكوت حسب ما يقدره
البنك من احتياجات
النشاط الاقتصادي لأي
كمية معينة من النقود
وتخضع الكميات المصدرة
لقرارات البنك المركزي ولا
يرتبط ذلك برصيد ذهبي
أو بأي اعتبارات هذا النظام
هو الاتجاه الحديث في نظم
الإصدار في الدول المختلفة
حيث إنه حقق أقصى
درجات المرونة وبرز دور
مسئولية البنك المركزي في
توجيه النشاط الاقتصادي
فيخضع البنك المركزي
بمرونة كبيرة حتى يتكيف
في الظروف الاقتصادية بما
يتواءم ويتلاءم مع متطلبات
النشاط الاقتصادي مما
يزيد من مرونة الإصدار
ليتماشى مع ذلك .

البنك المركزي وهو إلزام
البنك تجاه مالكية البنك
المركزي صدر النقود
ويحدد نسبة الاحتياطي
ومن خلاله يستطيع زيادة
السيولة يعني زيادة
الائتمان ونقصها يؤدي
العكس وبالتالي يزداد
عرض النقود أولاً ويملك
البنك المركزي نسبة
الاحتياطي القانوني على
الودائع وهذه أداة يلجأ
إليها البنك المركزي
للتحكم في حجم الائتمان
والمعرض النقدي بآثارها
المضاعفة والبنك المركزي
يملك الكثير من أدوات
السياسة النقدية التي
تؤثر وتتحكم في عرض
النقود مثل سعر الخصم
وسعر إعادة الخصم
وأداة السوق المفتوحة
ويملك أداة الإغراء
الأدبي والتأثير المغنوي
على البنوك .

دراسة تحليلية لطبيعة المنافسة في سوق خدمات المراجعة وأثرها على التوجه التسويقي لمهنة المراجعة في مصر في ظل البيئة الاقتصادية الحديثة

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد/ شرين عبدا الله عباس

بكلية التجارة - جامعة قناة السويس

المقدمة:

أولاً: مشكلة البحث:

تلعب مهنة المراجعة الخارجية دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية بسبب ما يضيفه تقرير مراقب الحسابات من ثقة وأمان على القوائم المالية بالإضافة إلى اعتماد فئات عديدة من متخذي القرارات على هذه القوائم عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ويهدف مراقب الحسابات إلى تعظيم دالة منفعة الذاتية والتي تشمل على أهداف وعوائد مالية تتحقق من خلال الاحتفاظ بالعملاء الحاليين وإمكانية جذب العملاء المرتقبين وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة إليهم ،

وأهداف وعوائد غير مالية تتحقق من خلال محافظة مراقب الحسابات على سمعته ومصداقيته في محيط المهنة .

وفي ظل ما يشهده سوق خدمات المراجعة من منافسة بسبب الزيادة الهائلة في مقدمي الخدمة (مكاتب المراجعة) والتي اشتدت حدتها في ظل متغيرات البيئة الاقتصادية الحديثة والتي على رأسها تطبيق الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (Gats) والتي لم تعد المنافسة في ظلها مرتبطة بمنطقة جغرافية محددة وإنما اتسمت في ظل عالمية الأسواق ، أصبح أمام المراجع

صعوبة في تحقيق أهدافه خاصة المالية منها نتيجة احتمال تحول العملاء للتعامل مع مكاتب أخرى وهذا بالطبع يستلزم من المسئولين بمكاتب المراجعة أداء نشاط وجهد تسويقي مميز للاحتفاظ بالعملاء القدامى والحصول على عملاء جدد ، فعندما تتزايد حدة المنافسة لا يمكن لمكاتب المراجعة أن تنمو بدون دور فعال للتسويق يعتمد على فلسفة فكرية مؤداها أنه لا وجود لمكاتب المراجعة بدون عملاء .

وعلى الرغم من أن تعاضل أهمية التسويق في مجال المراجعة لم يعد محل اختلاف وأن المرحلة الحالية في ظل

البيئة الاقتصادية الحديثة أصبحت تستهدف تدعيم الاهتمام والتوجه التسويقي للقائمين على هذا المجال ، نلاحظ غياب الجانب التسويقي للمهنة بين مكاتب المراجعة في السوق المصري حيث نجد أن مكاتب المراجعة المصرية تعتبر من أكثر منظمات الخدمات المهنية تجاهلاً لفكرة إمكانية تسويق خدماتها وأقل توجهاً باحتياجات السوق وأقل اقتناعاً بتطبيق المفاهيم التسويقية في مجال المراجعة ، هذا بالإضافة إلى نظرتهم إلى العمل التسويقي باعتباره نشاطاً لا يليق بالصفة المهنية ولا يتفق مع ما يقدمونه من فكر ومعرفة ومهارة .

ومن ثم فإن هذا البحث يمثل محاولة لتوجيه المسؤولين بمكاتب المراجعة المصرية للاهتمام بالجانب التسويقي في مجال عملهم وتصحيح المفهوم الخاطئ عن التسويق لديهم بأنه مرادفاً للإعلان أو

الترويج ، كذلك يحاول تقديم عدد من المفاهيم التسويقية التي تتلائم مع خصائص خدمة المراجعة ولا تتعارض مع الأخلاقيات المهنية .

ثانياً: أهداف البحث:

١ - تسليط الضوء على آليات الطلب والعرض بسوق خدمات المراجعة المصري ومن ثم التعرف على طبيعة المنافسة السائدة فيه .

٢ - التعرف على المفاهيم التسويقية التي تتلائم مع خصائص خدمة المراجعة .

٣ - دراسة البعد التسويقي لمهنة المراجعة الخارجية في ظل البيئة الاقتصادية الحديثة .

٤ - الوقوف على الأنشطة والخدمات الإضافية التي يمكن أن يتكون منها المزيج الخدمي لمكاتب المراجعة .

ثالثاً: فروض البحث:

١ - لا يوجد اختلاف معنوي بين آراء عينة الدراسة حول طبيعة المنافسة بسوق خدمات المراجعة المصري .

٢ - لا يوجد اختلاف معنوي بين آراء عينة الدراسة حول الأهمية النسبية للمفاهيم التسويقية التي تتلائم مع خصائص خدمة المراجعة .

٣ - لا يوجد تأثير معنوي بين كل من طبيعة المنافسة بسوق خدمات المراجعة المصري والعناصر التي تعتمد عليها مكاتب المراجعة عند تسويق خدمات المراجعة وبين التوجه التسويقي لمهنة المراجعة الخارجية .

٤ - لا يوجد اختلاف معنوي بين آراء عينة الدراسة حول الأهمية النسبية للخدمات الإضافية التي يتكون منها المزيج الخدمي لمكاتب المراجعة .

رابعاً: منهج البحث:

فى ضوء مشكلة وأهداف وفروض البحث اعتمد الباحث على منهجين أساسيين فى إعداد البحث هما :-

المنهج الاستقرائى :

الذى يقوم على الاستدلال الوصفى القائم على الاطلاع والمسح المكتبى للدراسات السابقة التى لها صلة بموضوع البحث فى الكتب والدوريات العربية والأجنبية والرسائل العلمية فى سبيل تكوين الإطار النظرى للبحث والاستفادة منه فى وضع فروض البحث .

المنهج الاستنباطى :

الذى يقوم على الاستدلال المنطقي من الفروض للكشف عن النتائج المنطقية التى تترتب على هذه الفروض وذلك عن طريق قيام الباحث بإجراء دراسة ميدانية للوصول منها إلى نتائج تؤكد صحة فروض الدراسة أو عدم صحتها .

خامساً : خطة البحث :

الفصل الأول :

طبيعة المنافسة ودورها فى تفعيل المفاهيم التسويقية فى سوق خدمات المراجعة المصرى .

المبحث الأول :

تحليل لطبيعة المنافسة فى سوق خدمات المراجعة المصرى .

المبحث الثانى :

علاقة المفاهيم التسويقية بخصائص خدمة المراجعة .

الفصل الثانى :

الدراسات والأراء والإصدارات السابقة فى مجال البحث (عرض وتحليل)

أولاً : الدراسات الأجنبية المتعلقة بموضوع البحث .

ثانياً : الأراء العربية المتعلقة بموضوع البحث .

ثالثاً : الإصدارات المهنية فى مجال التسويق خدمة المراجعة .

الفصل الثالث :

التوجه التسويقي لمهنة

المراجعة الخارجية وعلاقته بجودة الخدمة .

المبحث الأول : البعد التسويقي لمهنة المراجعة الخارجية فى ظل البيئة الاقتصادية الحديثة .

المبحث الثانى : التوجه التسويقي لجودة خدمة المراجعة .

الفصل الرابع :

دراسة ميدانية عن طبيعة المنافسة بسوق خدمات على التوجه التسويقي لمهنة المراجعة الخارجية .

خلاصة البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة طبيعة المنافسة ودورها فى تفعيل المفاهيم التسويقية فى سوق خدمات المراجعة المصرى وكذلك عرض وتحليل الدراسات والأراء والإصدارات السابقة فى مجال البحث ثم دراسة التوجه التسويقي لمهنة المراجعة الخارجية وعلاقته بجودة الخدمة .

وتحقيقاً لهدف البحث فقد تم تقسيمه إلى أربعة فصول على النحو التالي :

الفصل الأول

بعنوان طبيعة المنافسة ودورها في تفعيل المفاهيم التسويقية في سوق خدمات المراجعة المصري .

تناوله الباحث من خلال الآتي ، أولاً ، تحليل لطبيعة المنافسة في سوق خدمات المراجعة المصري من خلال تناول طبيعة الطلب والعرض في هذا السوق ، وقد خلص الباحث إلى أن سوق خدمات المراجعة في مصر لا يمكن أن يكون سوق منافسة كاملة لصعوبة توافر كافة شروط المنافسة الكاملة مما وبالأخص شروط التجانس المطلق لنوعية خدمات المراجعة المقدمة من كافة مكاتب المراجعة في السوق ، وبالتالي يمكن القول بأنه سوق منافسة غير كاملة وبالأخص سوق منافسة احتكارية ، وفي ظل المنافسة

الاحتكارية تزداد أهمية النشاط التسويقي لخدمة المراجعة حيث في ظل وجود عدد كبير من المعارضين (مكاتب المراجعة) بالسوق يتنافسون في سبيل الحصول على العملاء فإن هؤلاء المعارضين يصبحوا أكثر اعتراهاً واقتناعاً بالحاجة إلى تسويق خدماتهم المهنية .

ثانياً ، تحليل لملاقة المفاهيم التسويقية بخصائص خدمة المراجعة من خلال تناول خصائص خدمة المراجعة أولاً حيث تتميز خدمة المراجعة بعدة خصائص تجعلها مختلفة تسويقياً عن غيرها من الخدمات المهنية مما يترتب عليه استخدام مفاهيم تسويقية تتلائم هذه الخصائص المميزة وقد خلص الباحث إلى وجود عدة مفاهيم تسويقية تتلائم مع خصائص خدمة المراجعة ولا تتعارض مع الأخلاقيات المهنية وهي اتساع المزيج الخدمي ، التسويق الداخلي ،

التسويق المتخصص الاهتمام بشكاوى العملاء والتعامل معها ، التسويق القائم على علاقات طويلة الأجل مع العملاء ، تسويق الجودة الكلية (الشاملة) .

الفصل الثاني :

بعنوان " الدراسات والأراء والإصدارات السابقة في مجال البحث (عرض وتحليل) " .

تناوله الباحث من خلال الآتي ، أولاً ، عرض الدراسات الأجنبية المتعلقة بموضوع البحث وقد خلص الباحث إلى أن معظم الدراسات الأجنبية قد ركزت على عنصر الإعلان والترويج لدراسة تأثيراته على أسواق المراجعة وأهم نتائج توصلت إليه أن الترويج المباشر عندما يكون مضموحاً به فإن ذلك يؤدي إلى تحسين بيئة المعلومات حيث يكون العملاء على علم أكثر بظروف السوق وبإمكانيات المراجعين مما يمكنهم من إجراء اختبارات أكثر كفاءة بين المراجعين على أساس

معلومات واضحة .

ثانياً : عرض الآراء العربية حول موضوع البحث وقد خُصَّ البَاحِثُ إلى أن هذه الآراء تؤكد بصورة غير مباشرة على أن التسويق في مجال المراجعة ليس مرادفاً للإعلان أو الترويج ولكنه مفهوم شامل يتضمن العديد من المفاهيم والممارسات التسويقية التي يمكن أن يستخدمها مكتب المراجعة لجذب والحفاظ على العملاء فمثلاً أشارت بعض الآراء إلى التركيز على جودة الخدمة التي يقدمها مكتب المراجعة والاهتمام بربقيتها وتحسينها كوسيلة لتسويق خدماته وكبديل عن الإعلان وتخفيض الأتعاب في حين أشار رأى آخر إلى التركيز على تنويع المزيغ الخدمى الذى يقدمه مكتب المراجعة وأخيراً فهناك رأى أشار إلى استخدام مفهوم تخصص المراجعين واعتبارهم أحد المفاهيم التي يمكن أن يستخدمها مكتب

المراجعة للاستحواذ على العدد الأكبر من العملاء من منافسيه .

ثالثاً : عرض الإصدارات المهنية في مجال تسويق خدمة المراجعة وقد خلص الباحث إلى اختلاف توجه المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين وقد خلص الباحث إلى اختلاف توجه المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين في مجال الإعلان عن توجهات المنظمات المهنية الأخرى IFAC, AICPA (ICAEW) حيث سمحت هذه المنظمات للمراجعين بالإعلان عن خدماتهم ولكن بشكل يتفق مع كرامة المهنة دون خداع أو تضليل أو احتيال ، ولكن المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين منع الإعلان كمبدأ عام فيما عدا ما سمح به في مجال الدعاية على وجه التحديد .

الفصل الثالث

بمِثْوَان "التوجه التسويقي لمهنة المراجعة الخارجية وعلاقته

بجودة الخدمة" .

تناوله الباحث من خلال الآتى :

أولاً : البعد التسويقي لمهنة المراجعة الخارجية في ظل البيئة الاقتصادية الحديثة من خلال استعراض مفهوم التسويق وأهميته في مجال المراجعة وعناصر المزيغ التسويقي لخدمة المراجعة وأخيراً علاقة المنافسة بهذه العناصر وقد خلص الباحث إلى أنه في ضوء تزايد حدة المنافسة بين أعضاء مهنة المراجعة وممارسيها أصبح المهنيون أكثر اعترافاً واقتناعاً بأهمية الحاجة إلى تسويق لخدماتهم التي يقدمونها إلى عملاء المراجعة وتبعاً لذلك فقد تم المزايدة والمنافسة على اجتذاب هؤلاء العملاء عن طريق أعضاء المهنة ذاتهم وقد سعت مكاتب المراجعة القانونية بكل ما في وسعها نحو الفوز بتلك المزايدة ليس عن طريق المزايدة على أتعاب خدمات المراجعة فقط وإنما عن طريق تبني مفهوم موسع

لتسويق خدمات المراجعة يعتمد على رحابة واتساع مجالات الخدمات المهنية التي تقدمها مكاتب المراجعة والتركيز على تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء والعمل على تسويق المنافع وحل مشاكل العملاء .

ثانياً ، التوجه
التسويقي لجودة خدمة المراجعة من خلال استعراض التوجه التسويقي لمفهوم وأبعاد جودة خدمة المراجعة وقد خلص الباحث إلى أن الاتجاه التسويقي في تعريف جودة الخدمة بصفة عامة يمكن أن يمد الباحثين في مجال المراجعة باتجاه مفيد لاشتقاق مفهوم جودة خدمة المراجعة على أساس درجة إرضاء خدمة المراجعة لاحتياجات العملاء ووفقاً لتوقعاتهم كذلك فإن الاتجاه التسويقي في تحديد أبعاد جودة الخدمة بصفة عامة يمكن أن يمد الباحثين في مجال المراجعة باتجاه مفيد

لاشتقاق أبعاد جودة خدمة المراجعة التي يبنى عليها العملاء توقعاتهم وإدراكاتهم وبالتالي تقييمهم لجودة الخدمة حيث يمكن تحديد هذه الأبعاد في الجدارة ، الاستجابة ، الاعتمادية ، الضمان ، الاتصالات ، الاحترام ، تقيم احتياجات العميل العناصر الملموسة .

أولاً: النتائج :

تمثلت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في :

١ - سوق خدمات المراجعة في مصر لا يمكن أن يكون سوق منافسة كاملة لصعوبة توافر كافة شروط المنافسة الكاملة ، وبالأخص شـرط التجانس المطلق لنوعية خدمات المراجعة المقدمة من كافة مكاتب المراجعة في السوق وبالتالي يمكن القول إنه سوق منافسة غير كاملة وبالأخص سوق منافسة احتكارية .

٢ - في ظل المنافسة

الاحتكارية تزداد أهمية النشاط التسويقي لخدمه المراجعة حيث في ظل وجود عدد كبير من المعارضين (مكاتب المراجعة) بالسوق يتنافسون في سبيل الحصول علي العملاء فان هؤلاء المعارضين يصبحون أكثر اعترافا واقتناعا بالحاجة الى تسويق خدماتهم المهنية

٣ - تتصف الخدمات المهنية بصفة عامة ومن بينها خدمة المراجعة بعدة خصائص تجعلها مختلفة تسويقيا عن غيرها من الخدمات ، ويرتبط علي ذلك ظهور العديد من المشاكل التسويقيه المرتبطة بتلك الخصائص ، مما يتطلب معه انتهاز مداخل تسويقيه مختلفه يعتمد البعض منها علي العناصر التقليديه للمزيج التسويقي واستحداث عناصر ووظائف أخرى

تعكس الخصائص المميزة لتلك الخدمات .

٤ - نظراً لطبيعة وخصائص خدمة المراجعة ظهر اتجاه جديد فى الفكر التسويقي المعاصر يرى أن العناصر الأربعة التقليدية للمزيج التسويقي (الجودة ، السعر ، الإعلان ، المكان) لم تعد كافية لتكوين المزيج التسويقي لخدمة المراجعة وأنه يجب إضافة عنصرين آخرين هما (العنصر البشرى ، الأخلاقيات المهنية) ليتكون المزيج التسويقي لخدمة المراجعة من ستة عناصر .

٥ - يعطى تنوع الخدمات التى تقدمها مكاتب المراجعة العملاء الثقة فى قدراتها واستعدادها لتلبية كل احتياجاتهم ، ولذلك تركز مكاتب المراجعة فى ترويجها لخدماتها على هذا المفهوم وتسوق

نفسها على أنها مكاتب خدمات مهنية متعددة وليست مكاتب مراجعة فقط ، وقد أوضحت الدراسة أن من أهم الخدمات الإضافية التى تقدمها مكاتب المراجعة الخدمات الضريبية ، الخدمات القانونية والخدمات الإدارية ، الاستشارية ، الاستشارات المالية ، الاستشارات التسويقية ، دراسات الجدوى الاقتصادية .

٦ - يعد العنصر البشرى من أهم عناصر المزيج التسويقي لخدمة المراجعة ويقصد به الأفراد العاملين بمكاتب المراجعة ، ونظراً لأهمية الدور الذى يلعبه العنصر البشرى فى الارتقاء بجودة الخدمة المقدمة باعتبار أن جودة الخدمة المقدمة هى نتاج أداء العاملين ظهر مفهوم

تسويقي حديث يهتم بالموارد البشرية العاملة بمكاتب المراجعةسمى بمفهوم التسويق الداخلى يهدف إلى توفير بيئة عمل داخلية تشجع العاملين على العطاء وتؤدى إلى تدنية مستوى الضغط الوظيفى وزيادة مستوى الرضا الوظيفى .

٧ - إن استخدام مفهوم التعامل مع شكاوى ومشاكل العملاء فى مجال المراجعة يعتمد على محورين هما : أداء الخدمة بطريقة صحيحة من البداية ، وذلك من خلال الاهتمام بالتدريب المستمر للمراجعين ورفع مستوى أدائهم لتقديم الخدمة بدون أخطاء ومن ثم تجنب حدوث أى شكاوى من العملاء ، تحويل المشكلات إلى فرص لترك انطباع جيد لدى العملاء ، وذلك من خلال الترحيب الدائم

باعتراضات العملاء
ودراستها ومناقشتها
معهم للتوصل إلى حلول
سريعة لها .

٨ - إن استمرار العميل
بالارتباط مع مراجع
معين لفترة طويلة مؤشر
على الرضا عن خدماته
وعلى استقرار العلاقة
وعدم وجود خلافات بين
الطرفين وهذا يبعث
الثقة في نفوس العملاء
الجدد ويشجعهم على
التعامل مع هذا المراجع .

٩ - إزداد أهمية مفهوم
الجودة الكلية (الشاملة)
في المراجعة نتيجة
لاشتداد حدة المنافسة
بين مكاتب المراجعة
وإدراكها للحاجة لتسويق
خدماتها بالتركيز على
تقديم خدمة ذات جودة
عالية وأنه للوصول إلى
هذا المستوى من الجودة
يجب التأكد من جودة
كافة العناصر الفرعية
لمراحل إنتاج خدمة

المراجعة .

١٠ - إن الإعلان المسموح به
في مجال المراجعة هو
الإعلان المعلوماتي الذي
يوفر معلومات لطالبي
الخدمة عن نطاق ونوعية
الخدمات التي يقدمها
المكتب وكذلك معلومات
عن أسماء الشركات
وعنوان المكتب والمراسلين
له وغيرها من المعلومات
التي تتيح لطالبي الخدمة
الاتصال به ، وليس
إعلان السعر الذي يتم
النظر في ظله إلى خدمة
المراجعة على أنها سلعة
يتجه العملاء لشراؤها من
قبل مقدم العطاء
الأرخص وهذا بلا شك
يعرض جودة المراجعة
واستقلال المراجع
للخطر.

١١ - إن الخطوة الأساسية
الأولى لتسويق خدمة
المراجعة تكون من خلال
الاتصال المستمر بالعملاء
وتحديد وتقييم توقعاتهم ،

ومن ناحية أخرى مراعاة
الدقة والمصداقية في
الرسائل الترويجية
الموجهة للعملاء وعدم
تقديم وعود لا يمكن
الوفاء بها .

١٢ - أن العميل يحتاج من
المراجع أكثر من إبداء
الرأي أو التقرير عن
القوائم المالية إلى
مجالات أبعد من ذلك
مثل سرعة الاستجابة
لاحتياجات العميل ،
وجود اتصالات على قدر
من الكفاءة بين المراجع
والشركة ، الخبرة
بالصناعة التي ينتمي
إليها العميل ، التخطيط
للمعمل طوال فترة
الارتباط احترام المراجع
لآداب وسلوكيات المهنة .

ثانياً: التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصل
إليها البحث ، يقترح الباحث
التوصيات الآتية :

١ - تدعيم الاهتمام بالنشاط
التسويقي في مهنة

المراجعة حيث تحتاج مكاتب المراجعة في ظل متغيرات البيئة الاقتصادية الحديثة وما يترتب عليها من اشتداد حدة المنافسة إلى نشاط وجهد تسويقي مميز يستهدف خلق فرص وميزة نسبية للوصول إلى العملاء .

٢ - أن يسمح الميثاق المصرى لأداب وسلوكيات مهنة المراجعة بمزاولة بعض الأساليب التسويقية التى تتناسب مع طبيعة مهنة المراجعة وحيادها مع ضرورة تشديد العقوبات التأديبية للمنظمات المهنية عند وجود مخالفات .

٣ - التركيز على الاتصالات الترويجية بين مكاتب المراجعة والعملاء ، حيث أن ذلك يؤدى إلى تحسين بيئة المعلومات التى من خلالها يمكن تحديد توقعات العملاء

نحو الخدمات التى تقدمها مكاتب المراجعة ، ويجب على مكاتب المراجعة تقديم صورة واقعية للعملاء عن الخدمات المقدمة دون مبالغة ومراعاة الدقة والمصداقية فى الرسائل الترويجية الموجهة للعملاء .

٤ - يجب على المراجعين إعادة النظر بشأن تقديم الأعمال المجانية وذلك للحصول على العملاء وجذبهم للتعامل مع المكتب ، حيث أنهم لا يقدمون خدمة عامة أو يديرون مؤسسات لا تهدف للربح ، بل هم فى حقيقة الأمر يسعون إلى تعظيم أرباحهم وتحقيق عائد مناسب على استثماراتهم يتناسب مع خبراتهم ومؤهلاتهم .

٥ - تبنى مكاتب المراجعة لمفهوم المنتج المضاف وأقسام المزيج الخدمى

لها ليشمل مجموعة من الخدمات الإضافية باعتبار أن تشكيلة هذه الخدمات أصبحت معياراً للتميز والفعالية .

٦ - يجب أن تعتمد مكاتب المراجعة على كفاءات مهنية من المراجعين ذوى المهارات والقدرات العالية والتى تمكنهم من الاستجابة والقدرة على معالجة شكاوى العملاء ، كما يجب وجود نظام لمكافحة العاملين الذين يتمكنون بمهارة من معالجة مشاكل العملاء .

٧ - يجب على المراجعين إنشاء تسويق وترويج أنفسهم ألا يستعملوا وسائل تسئ إلى سمعة المهنة ، ولا يبالغوا فى إدعائهم فى مستوى خدماتهم أو مؤهلاتهم أو خبراتهم ولا يسيئوا إلى سمعة المراجعين الآخرين .

البنوك والمستحيل

د/ محمد الباز

البنوك والمستحيل :

هل يعد من قبيل المستحيلات أن تقوم البنوك عندنا بمعالجة مشكلة الديون المتعثرة لأسباب خارجة عن إرادة عملائها المتعثرين ؟

وهل يعد من قبيل المستحيلات أيضاً أن تجد بنوكنا السبيل الذي يعد من تلك المشكلة مستقبلاً دون أن يقيد ذلك حركتها في منح الائتمان وتوظيف الأموال ؟

هل يعد ذلك مثل العنقاء والخل الوفي ... أم أنه أمر ممكن من المدركات وليست المستحيلات ... لقد كان أحد أحلامي ذات يوم أن أعمل بأحد البنوك ... لما كنت أراه عندما أتردد على أى منها لصرف شيك أو فتح حساب وأنا مازلت طالباً من انضباط في العمل ومظهر حسن ربما كان ينفرد به العاملون في البنوك فضلاً عما يتطلبه العمل من دقة وكفاءة تلك

كانت الصورة الذهنية التي تكونت لدى وأنا مازلت في مراحل الدراسة الجامعية الأولى ... ولقد حقق الله لي الحلم الذي تمنيته وعملت بأحد البنوك بعد إعلان نتيجة امتحانات البكالوريوس بأسبوع واحد وكان ما عايشته أجمل وأروع مما تخيلته عن البنوك والعاملين بها من قيادات ورؤساء وعاملين ... رغم أن أدوات العصر المتاحة وقتها لم تكن قد تطورت على النحو الذي نشهده الآن ولم نسمع عن مشكلة ديون متعثرة بالحجم الذي نسمع عنه اليوم ... ولم يكن هناك إلا كل ما هو منضبط وخالق ... وتمر الأيام وأترك البنك لأعمل مقيداً في الجامعة ولكن البنوك كانت وما زالت تشغل فكري فكانت رسالتى للماجستير تتعلق بقياس تكلفة العمليات والأنشطة المصرفية وكيفية توظيف أموال البنوك

بكفاءة والمعايير المقترحة لقياس تلك الكفاءة فظلت علاقتى بالبنوك وأعمالها قائمة ... حتى بعد أن مرت السنوات وأصبحت أستاذاً بالجامعة شغلنى كذلك القطاع المصرفى وأنشطته فحتم بتدريس مادة المنشآت المالية لعدة سنوات ... وبحكم تلك العلاقة الوثيقة بالبنوك والتي شغلت فكري وخاطرى على مدار تلك السنوات تكونت لدى قناعة جوهرية وهى أن بنوكنا قادرة على أن تصلح الأمر وأن تعايش العصر وأن تحقق لمصرنا الغالية مساهمات فعالية فى عملية التنمية وبناء الدولة المصرية وذلك إذا تواضعت لها متطلبات ثلاثة أساسية هى :-

١ - قيادات مصرفية على النحو الذى عرفناه ، علماء والتزاماً وأمانة وخبرة وقدرة على القيادة ... وقدرة يتطلع

الجميع للاقتداء بها .

٢ - نظم عمل جديدة في مجالات الائتمان وتوظيف الأموال وأداء الخدمات المصرفية تأخذ بآخر ما وصل إليه العصر من أدوات تقنية وضوابط علمية وعملية هي كل مجال من المجالات .

٣ - قدرات بشرية متميزة تستطيع الوفاء بمتطلبات وأعباء المهام والأهداف في كل نشاط من أنشطة البنك .

وذلك كله يستلزم تشريعات جديدة ونظماً مالية وإدارية جديدة ونظم أجور وجوائز جديدة كما يستلزم أدوات وآليات للمتابعة والمراجعة جديدة .

وسوف نعرض تباعاً رؤية متكاملة في هذا الشأن بإذن الله مستهدفين في ذلك تحقيق الأهداف والغايات التالية :-

أ - رفع القدرة التنافسية لوحـدات القطاع المصرفي في مصر .

١ - تطوير نظم منع الائتمان وتوظيف الأموال في

مختلف الأنشطة الرئيسية للبنك .

٢ - المساهمة في أداء خدمات مصرفية لها صفة العالمية بما يمكن من دخول ميدان تصدير تلك الخدمات .

وذلك في إطار قاعدة حاكمة تملئها علينا خصائص الاقتصاد العالمي الجديد وتقرضها فرضاً وهي إذا لم تستطع أن تنافس فلن تتمكن من البقاء .

مستقبل القطاع المصرفي :

التغيير يحیی الأمل في النفوس حتى وإن لم يأت بكل ما نريده ... ذلك إن ما لا يدرك كله لا يترك كله ... وفي إطار ما استشعرته من «أمل وتفاؤل» لدى قطاعات واسعة من أفراد المجتمع نطرح هنا - على مدار حلقات - موضوع مستقبل القطاع المصرفي عندنا ... وحتى تتضح أبعاد هذا الموضوع ... فإن علينا أن نلقي نظرة على عدة جوانب وهي هيكل القطاع المصرفي والتشريعات التي تحكم العمل بالمصرفي ... ومعايير أداء القطاع المصرفي ... وإدارة القطاع المصرفي ...

والمعلومات التي تصدر عن القطاع المصرفي .

كما علينا أن ننظر في عدة أبعاد تتعلق بالأنشطة المصرفية والموارد البشرية ... والنظم المالية والإدارية والإدارة في البنوك العامة والخاصة والمشاركة .

ومجموعة أخرى من الأبعاد التي يتضمنها موضوع مستقبل القطاع المصرفي تتعلق بحجم البنك وملاءته المالية وتحديث آلياته وتطور خدماته وانتشار تواجده واقتصاديات ذلك كله وعلى ذلك فإن محاور مستقبل القطاع المصرفي عندنا ثلاثية الأبعاد على النحو التالي :-

الضلع الأول :

يتحقق بهيكل القطاع المصرفي من حيث مكوناته .

من بنوك تجارية وبنوك متخصصة وبنوك استثمار وأعمال .

ومن بنوك عامة وبنوك خاصة وبنوك مشتركة .

ومن بنوك وطنية وبنوك أجنبية وفروع لبنوك أجنبية .

الضلع الثاني :-

الإطار الذي يحكم عمل

القطاع المصرفى عندنا .

من حيث التشريعات والقوانين والتقاضى .

من حيث معايير أداء العمل المصرفى .

من حيث المعلومات عن الأداء الاقتصادى الصادرة من القطاع المصرفى .

من حيث الموارد البشرية والنظم المالية ، والأداء الإدارى .

الضلع الثالث :-

الأبعاد التى تحكم اقتصاديات البنك .

من حيث حجم البنوك ومتطلبات المنافسة .

من حيث آليات الأداء المصرفى .

من حيث ملء البنك .

وهكذا يتكون لدينا ما نطلق عليه مصفوفة مستقبل القطاع المصرفى وهى شكل يضم ثلاثة صفوف وثلاثة أعمدة على النحو التالى :

هيكل القطاع :

تجارية متخصصة استثمار .

عامة خاصة مشتركة

وطنية أجنبية فروع أجنبية

الإطار الحاكم :

تشريعات - معايير أداء -

معلومات الاقتصاديات

الحجم - الآليات - الملء

هذا هو الإطار الذى نطرحه للنقاش فى موضوع مستقبل القطاع المصرفى والذى سوف نتناوله تباعاً بمشيئة الله

طريق الإصلاح المصرفى

أمور كثيرة ترتبط بالإصلاح المصرفى الذى هو إحدى ركائز الحكومة الجديدة وتوجهاتها فى انتشار الاقتصاد الوطنى إلى مناطق آمنة تسمح بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية لم يعد هناك بديل عنها .

نعم الإصلاح المصرفى ركن ركين فى منظومة الحكومة الجديدة وبرنامج عملها الذى تحكمه محاور أربعة أساسية هى اقتصاد السوق ، ورفع معدلات التنمية والاندماج فى الاقتصاد العالمى والتخلص من الفقر وفق أساليب وآليات جديدة أكثر شمولاً وأكثر فاعلية .

ولعل منهج الحكومة الجديدة فى ذلك كله بما تحمله من آمال وطموحات

يعتمد على القليل من الكلام والكثير من العمل والجهد وفق رؤية شاملة تعالج الأمراض من جذورها ولا تكتفى بالمسكنات ، ولذلك كان ومازال علينا أن نعطىها الوقت الكافى وأن نفضل المشاركة المجتمعية الواعية والمستتيرة فى جميع تلك المحاور والتوجيهات .

ولعل أجندة الإصلاح المصرفى قد قدمتها الحكومة والحزب الوطنى الديمقراطى سواء فيما يتعلق بالمحاور الستة التى طرحت فى هذا الصدد أو التوقيتات المصاحبة لها أو الآليات التى يتم بها ومن خلالها تنفيذ ذلك .

ولعلنا هنا أسجل بعض الظواهر الإيجابية فى بداية رحلة الإصلاح المصرفى فى رحلته الثانية ... حيث أن هذا الإصلاح لم يبدأ اليوم ولكن سبقته عملية الاهتمام بإعادة هيكلة منظومة الإدارة فى البنوك ورغم ما لها وما عليها إلا أنها مرحلة لا شك أتت بقيادات جديدة لديها فكر جديد ولديها طموحات واسعة بالنسبة للأغلب الأعم فيها .

وما أريد تسجيله هنا

يشير بوضوح إلى بداية مرحلة جديدة شديدة الأهمية وبألغة التأثير على مناخ العمل والاستثمار وعلى مجمل الأوضاع المصرفية .

أولاً : تغير مناخ وآليات معالجة الديون المتعثرة من حيث الجدية وعدم التردد والوضوح والشفافية في إجراء التسويات للديون من الحجم الثقيل ... والتي كانت مجرد خاطر بعيد الاحتمال ... ولعل اتفاق البنوك الدائنة الثلاثة والذي تم مع مجموعة د. أحمد بهجت في هذا الصدد قد فتح الباب أمام معالجة تلك القضية بشجاعة وموضوعية .

ثانياً : استعادة « الإدارة المصرفية » لمنهج الأعراف المصرفية السليمة. والتي ترى في التعنت مع العملاء ومعاملتهم على أنهم « سبائيا » أو « رهائن » ليس من الأعراف المصرفية السليمة والمستقرة ولكنه يتصايد مع هذه الأعراف ... وفي نفس الوقت فإن الحفاظ على أموال البنك التي هي أموال المودعين أمر مطلوب ومشروع .

ثالثاً : بداية ثقافة مصرفية ومالية مهمة تدرك أن الاقتراض من البنوك ليس عيباً أو سبة أو ضلالاً فإنما وجدت البنوك لهذا الغرض ... ولكن انضباط عملية الائتمان من قبل البنك ومن قبل العملاء يظل أمراً مطلوباً على الدوام وخلط الأوراق في هذا الشأن ليس مفيداً وليس صائباً .

رابعاً : إن النظرة إلى رجال الأعمال المتعاملين مع البنوك سوف تتغير من خلال مزيد من الشفافية والوضوح والموضوعية وإيجاد مناخ للثقة وفقاً للضوابط وآلية تحقق الإنصاف للجميع وأن عصر « البنك الفتوة » و « العميل المتلاعب » سوف تطوى دفتاره .

خامساً : إن الإدارة الهادئة والفعالة لأموال الائتمان والبنوك والقدرة على اتخاذ القرار الصائب في التوقيت السليم باتت دروساً مستفادة وأن التعامل على العملاء من قبل إدارات البنوك أو تحميلهم بأعباء لا مثيل لها في العالم كله عصر يكاد ينتهي .

سادساً : إن الاستهانة بحقوق البنك من قبل بعض العملاء أو عدم الأمانة في التعامل معه هو الآخر عصر يكاد ينتهي ومرحباً بكل خطوة على الطريق الصحيح لأنه في النهاية لا يصح إلا الصحيح .

عندما تنطلق البنوك وتنضبط إذا كان « الحلم » حقاً لنا بل واجباً علينا لأنه إذا بطلنا نعلم نموت ... قبل الحلم الذي نتطلع إليه « هو أن ينطلق اقتصادنا وينشط » فيوفر لنا الأمن الفدائي ويحقق لنا « التفوق الصناعي ويضعنا في « المرتبة التي نستحقها بين العالمين » فهل هذا أمر ممكن أم أنه كالسراب الذي يحسبه الظمان ماء حتى إذا أتاه لم يجده شيئاً .

لعل أجازف إذا قلت إن هذا أمر ممكن ومستطاع إذا أحكمنا الرؤية وصدق العزم ونجحنا في توظيف كل قدراتنا ومواردنا وعلى رأسها وفي مقدمتها قدراتنا البشرية أعز وأغلى مما نمتلك من موارد .

ونتوقف هنا عند القطاع

المصرفى وموقعه فى هذا الحلم الممكن والمستطاع ... وهو هنا يمثل الجواد الذى يستطيع - بشروط معينة - أن يكسبنا هذا السباق والشروط المطلوبة هنا أمران أساسيان هما وبالتحديد : الانضباط والانطلاق أما الانضباط فإنه ينصرف تحديداً إلى العلاقة بين البنك وعملائه ... وقد مرت هذه العلاقة على مدار فترة فسيحة من الزمن بمرتفعات ومنخفضات ... وإلى نجاحات وإخفاقات وإلى تحسن وتراجع ... وإلى ازدهار وانحدار ... وأن لها بعد ذلك كله أن تستقر وتتوازن وتتعاوى وتصح وتقوى وتتمو فى الاتجاه السليم .

ومن الماضى وهفواته أو إخفاقاته علينا أن نأخذ الدروس المستفادة وأن ننطلق بها ومنها إلى آفاق مستقبل جديد ومختلف ... ودروس الماضى تقول إنه لا أحد احتكر الصواب سواء البنوك أو العملاء ولا أحد احتكر الخطأ ... بغض النظر عن التوايا فالتفتيش فيها غير ممكن وغير مفيد ... وعلينا أن نتعامل مع مخلفات هذا

الماضى بعدالة وموضوعية وبالسرعة والحسم الواجب دون إضاعة حقوق البنوك أو الجور على حقوق العملاء ويعميداً عن المناصب التى نصبتها بعض البنوك لبعض العملاء ... ويعميداً عن التجاوزات التى اقترفها بعض العملاء ... وكلنا أمل ورجاء فى «لجنة التحكيم» التى يشكلها البنك المركزى فى هذا السبيل ... والتى تتطلع إلى أن يصدر قرار تشكيلها وتحديد اختصاصاتها قريباً واليوم وليس غداً .

وبالنسبة للانطلاق فإن آليات ومحاور الإصلاح المصرفى والتى أبلنت الحكومة عنها والتى يمكن معها وبها لبنوكنا أن تتطلق إلى آفاق جديدة إقليمية وعالمية ... وهى بيت القصيد الآن ... والذى نأمله فى هذا الشأن أن يكون هناك برنامج زمنى واضح لتنفيذ محاور برنامج الإصلاح المصرفى وأن يكون الاهتمام بالثروة البشرية إصداً وتمية وتمكيناً فى مقدمة الأولويات التى تلى فى هذا البرنامج وأن تكون معايير اختيار القيادات

المصرفية أكثر موضوعية وأن يعطى ذلك بالشفافية الكافية وأن نحى الأمل فى نفوس شباب وكفاءات العاملين داخل بنوكنا بأن لديهم فرصاً متكافئة فى تولى مواقع القيادة وفقاً لتلك المعايير الصحيحة والموضوعية .

الفراج أزمة المتخربين له ضوابطه .

إن معالجة قضية الديون المتعثرة فى القطاع المصرفى يجب أن تكون لها الأولوية التى تستحقها حتى نستطيع أن نمضى نحو المستقبل بثقة أكبر وخطوات أسرع ... ويبدو أن هناك بوادر لانفراج تلك الأزمة والمعالجة لتلك القضية. ونستطيع أن نرصد فى هذا الشأن التوجه نحو تعديل قانون البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى والنقد الأجنبى رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بحيث يجيز أو يسمح بالتصالح بين البنك والعميل حتى بشأن القضايا التى أخذت أحكاماً نهائية قبل صدور القانون وهذا توجه طيب ومطلوب لأنه يحقق أمرين معاً ... حيث يتيح للبنوك أن تسترد ديونها وهذا

هو الأصل في القضية كما يسمح لبعض عملاء البنوك ممن هم في السجن أو خارجها بتسوية ديونهم مع البنوك وهذا فيه صالح للطرفين ... وقد ورد في بعض الصحف وبعض المتناثرة أن هناك ضوابط تحكم هذا الأمر وهذا في حد ذاته مرغوب مطلوب فلا تصالح بلا ضوابط .

غير أن تلك الضوابط ما لم تكن موضوعية وعادلة فإنها يمكن أن تفرغ تلك الآلية - الخاصة بالتصالح بعد صدور أحكام نهائية - من مضمونها .

وعلى سبيل المثال فإن أحد الضوابط التي قيلت فهي أن يوافق البنك على إجراء التصالح ... وأن يسترد البنك كل ديونه للعميل وهذا الكلام يبدو منطقياً ولكن يحتاج هو الآخر إلى ضوابط ... ودعنا نوضح الأمر هنا ... ماذا لو تعسفت إدارة البنك في إجراء التصالح مع بعض العملاء دون أن يكون لهذا التعسف ما يبرره ... وإذا كانت القواعد القانونية المستقرة لا تسمح بالتعسف حتى في استخدام

الحق فمن الذى يمكن أن يفصل في ذلك بين البنك والعميل ... هل من حق العميل - والعميل هنا غالباً في السجن - أن يرفع دعوى قضائية لإثبات تعسف البنك في استخدام هذا الحق في التصالح ... أم أن مجرد عدم رغبة البنك في التصالح - أيًا كانت الأسباب عادلة أو غير عادلة - يكفي لعدم إتمام التصالح واستفادة العميل من هذا التعديل المزمع إجراؤه على القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٢ ... إن الأمر يحتاج إلى ضوابط هنا .

وبالنسبة لاسترداد البنك لكل ديونه لدى العميل ... فإن الأمر يحتاج إلى ضوابط هنا أيضاً فدعنا نفترض أن عميلاً تتمثل مديونيته في مليون جنيه مثلاً وهي عبارة عن ٢٥٠ ألف جنيه أصل الدين و ٢٥٠ ألف فوائد وغرامات تأخير وغيرها من الأعباء الإضافية ولنفترض هنا أن هناك عميلاً آخر قد أجرى تسوية مع البنك عن مديونية مماثلة استرد فيها البنك أصل الدين وأسقط بعضاً من الفوائد والغرامات ولنقل مثلاً

أن البنك قبل تسوية مبلغها ٦٠٠ ألف جنيه مع هذا العميل أي أنه أسقط فوائد وغرامات قيمتها ٤٠٠ ألف جنيه فكيف تتم التسوية في هذه الحالة المفترضة إذا تمسك البنك بالنسبة للعميل الذى صدر بشأنه حكم نهائي هل هذا العميل في هذه الحالة مطالب بسداد المليون جنيه أم إنه يمكن أن يقبل منه ٦٠٠ ألف جنيه بشأن حالة المثل التي افترضناه ومن الذى يفصل في هذا الأمر ... أيها السادة حتى تفرج الأزمة فعلاً فلا يكفي إجراء تعديل في القانون يجيز التصالح في حالة صدور أحكام نهائية ونحن يلزم أيضاً وجود ضوابط عادلة وموضوعية تقيم الوزن بالقسط بين البنك والعميل .

الاعتبارات الموضوعية في علاج التعثر .
الحديث عن التعثر وعلاجه ينصرف إلى مفهوم محدد يتعلق بالزيادة في معدلات أو حجم الديون المتعثرة عما هو مألوف أو مقبول في إطار الصناعة المصرفية ... وليس علاج التعثر هو البحث عن دواء

يعالج التعثر بهذا المفهوم مرة واحدة وإلى الأبد ... وهذا مفهوم وواضح ويجب أن نؤكد عليه في كل مرة نتحدث فيها عن الديون المتعثرة .

والعملاء المتعثرون ... فنحن لا نبحث عن ما هو خارج المألوف أو المقبول ولكننا نبحث في إطار الممكن والمعقول .

والمشكلة التي نتناولها هنا في هذا الإطار هي مشكلة تتعلق بالتوجه الفكري في علاج التعثر ... ذلك أنه يمكن أن يستخدم من القواعد ما يبرر « التمسك » من قبل بمض إدارات البنوك في معالجة التعثر وإجراء التسويات وإعادة جدولة الديون أو غيرها من أساليب العلاج تحت أسباب عديدة مثل المحافظة على ودائع العملاء والمحافظة على المال العام وعدم شفافية العميل كما يمكن استخدام قواعد أخرى في « التسهيل » وتبريره مثل أنه من الأفضل أن يتعامل البنك مع الممكن بدلاً من أن يتمسك بما ليس ممكناً ... أو أن بما يمكن أن نأخذه اليوم من العميل قد لا يكون ممكناً

غداً أو غير ذلك من الأسباب . ونحن نفترض هنا حسن النية في الحالتين حالة « التمسك » أو حالة « التسهيل » أو « التيسير » .

ووجه آخر من وجوه المشكلة أنك إذا أردت أن تضع بعض القواعد العامة لمعالجة الديون المتعثرة سوف تواجه بعدم تشابه حالات التعثر وأن كل حالة قائمة بذاتها ويجب أن تعالج على هذا النحودون قواعد عامة ... ولا يجب أن يتدخل أحد بين البنك وعميله ... وهذا كلام صحيح بشرط أن يكون اختلاف التطبيق في معالجة الديون المتعثرة لا سيما في إجراء التسويات أو إعادة الجدولة راجعاً فقط لاختلاف كل حالة عن الأخرى وليس راجعاً لأسباب أخرى وهذا ما يجب على الجهات التي تراجع تلك التسويات أن تتحقق منه ونحن هنا لا نتهم أحداً - ولا يجب أن نتهم أحداً - فقط نريد أن نوجد آليات موضوعية لمعالجة المشكلة والموضوعية ليست في التمسك بقواعد نظرية غير قابلة للتطبيق على أرض الواقع ... كما أن الموضوعية

ليست في قبول الأمر الواقع أيّاً كان .

ومن القواعد التي تثار في هذا الصدد أن دفاتر العميل يجب أن تظهر حالات التعثر ... فلا يمكن أن يكون مقبولاً أن توضح الدفاتر مثلاً وجود أرباح مع الادعاء بأن هناك تعثراً ... إلا إذا كانت هناك ديون لدى العملاء لم تحصل ولم تنعكس في التدفقات النقدية أو كان هناك مخزون لا يباع ويجب أن يكون موجوداً بالمخازن .

وهذا الكلام يبدو صحيحاً من الناحية النظرية ... ولكن الواقع أن كثيراً من البنوك كانت ترفض منح تسهيلات للعملاء إذا لم تكن القوائم المالية تظهر أرباحاً وتدفقات نقدية صافية ... وكانت بعض المعالجات تتم في هذا الصدد لا نقول إنها صواب أو خطأ ولكن نقول إنها كانت تتم وأن بعض البنوك كانت على علم بها ... كما أن القوائم المالية ذاتها يتم إعدادها وتدقيقها وفقاً لمنهج التكلفة التاريخية ووفقاً لقاعدة الحيطة والحذر وهذا قد لا يعكس القيمة الجارية ... بل إن القوائم

المالية لبعض البنوك إذا أعدت وفقاً لتلك القواعد فإنها قد تبدو متعثرة لا سيما إذا تم تكوين المخصصات الكافية وتهميش القوائد إعمالاً للقواعد المصرفية ... وعلاج تلك المشكلة أنه لا يمكن أن يتم التمسك بقواعد لم يتم إعمالها منذ البداية ولكن العلاج يمكن أن يتم بالشفافية بين البنك والمعميل والوصول إلى منطلق عادل لا يضيع الممكن في طلب المستحيل .

وماذا بعد في الجراب ؟

بعض البنوك تسلك مع بعض العملاء سلوك الحواة تخرج لهم في كل يوم جديداً من الجراب .

ولقد أشرنا سابقاً لبعض ما هو موجود بالجراب من أساليب وتضامين ... وانهينا بسؤال لمن يلجأ العملاء ؟ وهم لا يريدون سوى العدل ووجدنا أن « اللجنة الحكم » التي يجب أن يسمى البنك المركزي لتشكيلها باتت بالغة الأهمية والضرورة والرجاء ألا يتأخر تشكيلها ... وتبنيها .

واليوم نتوقف عند وجهة النظر الأخرى التي تلقيناها

تليفونياً من بعض المسؤولين في بعض البنوك اشترطوا ألا أذكر أسماءهم ... والقضية فعلاً ليست في الأسماء ولكن في الموضوع ... فما هو الموضوع إذا ؟ .

الموضوع ببساطة ووضوح هو عدم وجود ضمانات كافية - حتى في ظل قانون البنوك الجديد - تحمي المسؤولين في البنوك من اتهامات مثل تسهيل الاستيلاء على مال عام وغيرها من الاتهامات .

وتحديداً يذكر بعض المسؤولين ببعض البنوك ماذا يمكن أن يصنع البنك وبعض الجهات الرقابية غير المصرفية تتواجد في البنك بصفة مستمرة والمشكلة ليست في تواجدها ولكن في المعايير التي يمكن أن تعتمد لتقييم الأمور .

هل هي مشكلة نفسية أم مشكلة مرحلة سوف تختفي قريباً أم مشكلة مع أوضاع جديدة لم تستقر بعد وتضع ثوابت يمكن القياس عليها أم عدم وضوح الإجراءات بالقدر الكافي الذي يعصم من الذلل ... أم مشكلة إثارة السلامة كتهج في العمل .

هناك تخوف حقيقي من البعض قد يتم إنكاره ولكنه يعرب عن نفسه بجلاء في حالات التردد في إجراء تسويات وضع البنك والمعميل شروطها بالتراضي والاتفاق ... كما يعرب عن نفسه كذلك في المغالاة في طلب ضمانات و ضمانات يمكن أن تستخدم في أي وقت وبأي شكل وتسمح بوضع المعميل في السجن حتى ولو قام بسداد الدين المتفق عليه .

والقضية أننا لسنا مع المعميل غير الملتمزم وغير الأمين ولكننا أيضاً لسنا مع بعض قيادات البنوك المترددة وغير العادلة ... والقضية على هذا النحو تتطلب إيجاد آلية تضع الأمور في نصابها دون ضياع حق ودون التهرب من أداء التزام ... ولعل كل الأمور تتجمع في النهاية لتشير إلى أن « اللجنة الحكم » هي الآلية اللازمة لعلاج الأمر وتحريك المياه في مجرى النهر حتى يحدث النماء ويتحقق الرجاء .

كيف يطبق المعيار المحاسبي الخاص بالسياسات المحاسبية والتغييرات فى الأخطاء

يقرأ المعيار المحاسبية
المصرى والخامس المتعلق
بالسياسات المحاسبية
والتغييرات فى التقديرات
والأخطاء من خلال تقسيم
ما ورد بالمعيار إلى أجزاء
هى مقدمة للمعيار.

إختيار وتطبيق سياسات
المحاسبية . السياسات
المحاسبية ، التغييرات فى
التقديرات المحاسبية ،
الأخطاء وكيفية تصحيحها
والإفصاح عنها صعبية
إعادة التطبيق وإعادة
الإثبات بأثر رجعى .

يهدف هذا المعيار .

– تحديد أسس إختيار
وتغيير السياسات
المحاسبية .

– تحديد المعالجة
المحاسبية والإفصاح عن
التغييرات فى السياسات

المحاسبية .

– تحديد المعالجة
المحاسبية والإفصاح عن
عن التغييرات فى
التقديرات المحاسبية .

– تحديد المعالجة
المحاسبية والإفصاح عن
عن الأخطاء المحاسبية
وتصحيحها .

بغرض :

– دعم تميز موضوعية
ودرجة الثقة فى القوائم
المالية للمنشأة .

– زيادة قابلية هذه القوائم
المالية للمقارنة بالقوائم
المالية سواء لفترات
أخرى أو لمنشآت أخرى .

ويلاحظ أن ما أشارت إليه
الفقرة الثانية فيما يتعلق
بمتطلبات الإفصاح عن
السياسات المحاسبية .

١ – إختيار وتطبيق

السياسات المحاسبية .

– المحاسبية عن التغييرات
فى السياسات المحاسبية

– المحاسبية عن التغييرات
فى التقديرات
المحاسبية .

– تصحيح أخطاء فترات
سابقة .

وقد أشار المعيار إلى أنه قد
تم تناول الآثار الضريبية
لتصحيح أخطاء الفترات
السابقة والتسويات الخاصة
بتطبيق التغييرات فى
السياسات المحاسبية
بالمعيار رقم ٢٤ بشأن
المحاسبية عن ضرائب
الدخل .

٣ – مفاهيم وتعريفات :

المفاهيم والتعريفات التالية
هى المصطلحات الواردة
بالمعيار على وجه التحديد

وهى :

- السياسات المحاسبية هى تلك المبادئ والأسس والقواعد والممارسات التى تقوم المنشأة بتطبيقها عند إعداد القوائم المالية .

- التغيير فى التقديم المحاسبى هو تعديل القيمة الدفترية لأى أصل أو التزام أو تعديل فى قيمة الإهلاك الدورى لأى أصل والذى ينشأ هذا التعديل بتقدير الموقف الحالى والمنافع المستقبلية المتوقعة والالتزامات المرتبطة بالأصول والالتزامات من المعلومات والتطورات الجديدة المتلاحقة المتعلقة ، الأمر الذى يجعل هذا التغيير فى التقدير المحاسبى مختلفاً عن تصحيح الأخطاء .

الهام نسبياً :

يعتبر حذف أو تحريف البنود هاماً إذا كان لهذا

الحذف أو التحريف منفرداً أو مجموراً تأثير على القرارات الاقتصادية التى تتخذ بناء على استخدام القوائم المالية .

ويعتمد تحديد الأهمية النسبية لهذا الحذف أو التعديل على واحد أو كل من العوامل الآتية :-

أ - حجم وطبيعة الخطأ أو التحريف الذى تم تحديده فى الظروف المحيطة بالمنشأة .

ب - حجم وطبيعة البند المحاسبى (أصل ، التزام ، إيراد ، مصروف) والتصرف على مدى تأثير الخطأ أو التحريف على القرارات الاقتصادية لمستخدمى القوائم المالية ومن ثم يكون هاماً فإن الأمر يستوجب الأخذ فى الاعتبار أن هؤلاء المستخدمين يتميزون بأن لديهم :

- مستوى معتدل من المعرفة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية

والمحاسبية .

- الرغبة فى دراسة المعلومات الواردة بهذه القوائم بقدر معقول من العناية .

وهى السمات التى حددها المعيار بالفقرة ٦ طبقاً لما ورد بالفقرة ٢٥ من المعيار الأول .

أخطاء الفترات السابقة هى حذف أو تحريف فى القوائم المالية للمنشأة عن الفترة أو فترات سابقة والتى تنشأ نتيجة عدم القدرة على استخدام معلومات موثوق بها أو سوء استخدام هذه المعلومات التى :

أ - كانت متاحة عند الموافقة على إصدار القوائم المالية عن هذه الفترات .

ب - وكان من المتوقع على نحو معقول الحصول عليها وأخذها فى الاعتبار عند إعداد وتصوير هذه القوائم المالية .

وتتضمن هذه الأخطاء .

- الأخطاء فى تطبيق السياسات المحاسبية .

- تأثيرات الأخطاء المحاسبية .

- سوء تفسير الحقائق وكذلك الغش والتدليس .

- **تعقيب :** لم يحدد المعيار ما هو القدر المعقول من التوقع للمعلومات التى كان من الممكن الحصول عليها وأخذها فى الاعتبار عند إعداد القوائم المالية ، وأدى عدم الأخذ بها لظهور هذه الأخطاء .

التطبيق بأثر رجعى :

هو تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على المعاملات والأحداث والظروف الأخرى كما لو كانت هذه السياسة مطبقة بصفة مستمرة .

إعادة الإثبات بأثر رجعى :

هو تصحيح إثبات وقياس والإفصاح عن قيم عناصر القوائم المالية كما لو أن خطأ الفترة السابقة لم يحدث أبداً .

صعوبة التطبيق :

يعتبر تطبيق أحد المتطلبات صعباً عملياً عندما يتعذر على المنشأة تطبيق هذا الأمر بعد القيام بالمجهودات المعقولة فى هذا الشأن .

يتعذر لفترة معينة تطبيق التغيير فى السياسة المحاسبية بأثر رجعى أو القيام بإعادة الإثبات بأثر رجعى لتصحيح أى خطأ فى إحدى الحالات الآتية :-

أ - عدم تحديد التأثيرات الناتجة عن التطبيق بأثر رجعى أو إعادة الإثبات بأثر رجعى .

ب - إذا تطلب وجود افتراضات عما كانت عليه نية الإدارة فى هذه الفترة .

ج - إذا تطلب إعداد تقديرات هامة للقيمة والمبالغ وكان من المتعذر تمييز المعلومات المتعلقة بهذه التقديرات عن غيرها من المعلومات بصورة موضوعية بحيث :

١ - تقدم هذه المعلومات أدلة على الظروف التى كانت قائمة فى تاريخ إثبات أو قياس أو الإفصاح عن هذه القيمة والمبالغ .

٢ - وكان من الممكن إتاحة هذه المعلومات عند اعتماد إصدار القوائم المالية عن هذه الفترة السابقة .

التطبيق اللاحق :

فى السياسة المحاسبية أو التقديرات المحاسبية والاعتراف بتأثير هذا التغيير يتمثل فى :

أ - تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التى تنشأ بعد تاريخ تغيير السياسة .

ب - الاعتراف بتأثير التغيير فى التقدير المحاسبى فى الفترات الحالية والمستقبلية المتأثرة بالتغيير .

تعديرات مالية ومصرفية واقتصادية

إعداد

إحسان محمد إبراهيم

■ English	■ بالعربية
Commodity Market	سوق السلع
Common Stocks	أسهم عادية
Securitizations	التوريق
Disclosure of Information	للإفصاح عن المعلومات
Securities and Exchange (Commission) SEC	هيئة الأوراق والأسواق المالية
Balance of Payments	ميزان المدفوعات
Budget Deficit	عجز الميزانية
Aggregate Demand Curve	منحنى الطلب الكلى
Aggregate Supply Curve	منحنى العرض الكلى
Auction	حراج - مزايمة
Casualy Insurance Companies	شركات التأمين ضد المخاطر
Current Deposits	ودائع جارية
Contractual Basis	أساس تعاقدى
Collateral Lending	الإقراض بالضمان
Commercial Papers	أوراق تجارية
Commercial Bank	بنوك تجارية
Commission Brokers	سماسرة مفوضون
Compensating Balance	حساب تعويضى
Competitive Bid	مزايمة تنافسية
Contractual Savings Institutions	مؤسسة ادخار تعاقدية
Controllability	القدرة على السيطرة
Convertibility	القدرة على التحويل
Convertible Bands	سندات قابلة للتحويل
Brokerage Firm	منشأة سمسة
Actual Margin	الهامش المدفوع
Central Financial Market	السوق المالية المركزية
Deposit Outflows	سحب الودائع
Demand of Credit	الطلب على الائتمان



اللى بينا أكبر من .. تمويل مصروفات علاج وإجراء عمليات جراحية

① اللى بينا تمويل قيمته ٧٥٪ من مصروفات العلاج أو تكاليف العمليات الجراحية .

② اللى بينا تقسيطه يصل إلى ٥ سنوات .

③ اللى بينا قسطه شهرى لا يزيد عن ٤٠٪ من الدخل .

19995

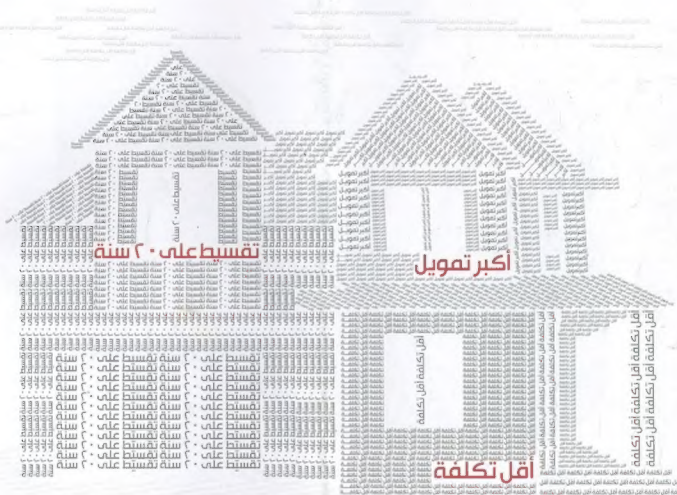


بنك التعمير والإسكان
اللى بينا كبير

www.hdb-egy.com

Housing & Development Bank

أطول فترة سداد لبرنامج التمويل العقاري في مصر



برنامج التمويل العقاري

مع البنك الأهلي المصري تصل قيمة التمويل العقاري إلى ٨٠ ٪ من قيمة العقار .
برامج عديدة لشرائح الدخل المختلفة والتقسيم على ٢٠ سنة بأقل تكلفة تمويل .

لمزيد من المعلومات توجه إلى أقرب فرع

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT

